جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثانية علوم سياسية
تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

بعنوان

محاضرات في السياسة المقارنة

الفـــــــــهرس

مـــــــقدمة .....
المحور الأول: ماهية الانظمة السياسية.....
أولا- مفهوم النظام السياسي.....
1-المعنى الضيق (المدرسة الدستورية).....
2-المعنى الواسع (المدرسة السلوكية).....

ثانيا- مكونات النظام السياسي .....
1-عناصر النظام السياسي.....
2-خصائص ووظائف النظام السياسي.....
المحور الثاني:مدخل الى السياسة المقارنة.....
- السياسة المقارنة وسؤال لماذا المقارنة؟.....
المحور الثالث:مراحل تطور السياسة
المقارنة.....
المحور الرابع: خطوات التحليل المقارن
واشكالاته.....
المحور الخامس: ابستمولوجيا السياسة
المقارنة.....
المحور السادس: المقاربات النظرية في السياسية
المقارنة.....
أولا-المدخل التقليدي.....
ثانيا- المدخل السلوكي.....
ثالثا- المدخل المابعدسلوكي.....

مقدمـــــــــة

على الرغم من الحديث الذي كان سائدا مع_ نهاية القرن العشرين_ حول تراجع حقل النظم السياسة المقارنة وتراجعه بسبب توغل عمليات التحول الديمقراطي و ظاهرة العولمة التي قضت على جانب كبير من التنوع والتعدد في الأنظمة السياسية_ على اعتبار أن الحقل يتغذى من الاختلاف_الا أن الحقل ما يزال أمامه العديد من الموضوعات ذات الطبيعة المتجددة كما يقول هوارد فياردا من دراسته التي عنونها "هل ماتت السياسة المقارنة؟ أين توصل الى أن الحقل لا يزال حيا للأسباب الاتية:

*أن النقاش حول النظم الكبرى لم يمت بعد (الصين/العالم الاسلامي...).

*عملية التحول الديمقراطي لم يتم تحليله بصورة دقيقة.

*انتصار الديمقراطية واقتصاديات السوق المفتوح فتح المجال للتساؤل حول طبيعة هذا الانفتاح. والديمقراطية، هل حالة أروبا مثلا هي نفسها حالة جنوب شرق اسيا..

*اتجاه السياسة المقارنة للتركيز على القضايا الفرعية والجزئية.

يهدف حقل النظم السياسية المقارنة إلى تزويد الطالب بالمعرفة العلمية اللازمة بالسياسة المقارنة كفرع من فروع العلوم السياسية وتمكين الطالب من الإحاطة بشكل أولي بأساسيات هذا العلم، في ضوء تعزيز قدراته على فهم معنى السياسة المقارنة و المنهاجية المقارنة ومفهوم النظام السياسي وتعزيز إلمام الطالب بأهم النظريات والاقترابات التقليدية والحديثة في علم السياسة المقارنة في مراحلها التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية، وتمكينه من الإحاطة بأهم مراحل التطور العلمي والمنهجي على صعيد هذا الحقل. وكذلك تقديم أهم الاتجاهات المعاصرة في هذا الحقل ومحاولة تقديم تصور للاتجاهات المستقبلية للسياسة المقارنة من المحتوى المقترح

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنظام السياسي

لقد عرف مدلول "**النظام السياسي**"The Political System تطور ملحوظ مع مرور الأزمنة، وهذ راجع أساسا الى إتساع نشاط السلطة؛ فقد كانت هذه الاخيرة في الماضي مُهمتها محصورة في حماية الدولة من العداون الخارجي، وضمان الأمن وكذا اشباع الحاجات المتعددة للأفراد خاصة الأساسية منها؛وعليه كانت فكرة "السياسة" محددة وكان نشاط السلطة تفرضه الرغبة في المحافظة على الجماعة، وليس تعديل نظامها الاجتماعي،وبالتالي كان لكل من السياسة والاجتماع مجالهما الخاص، فالسياسة تجد مجالها في حماية بعض مصالح العامة الكبرى، والاجتماع مجال نشاطه الأفراد ومعاملاتهم التي لا سلطة للسياسة عليها؛ فاتساع الدولة بأدوارها سمح لاتساع فكرة السياسة لتدخل ضمنها عناصر اجتماعية،حتى أصبح مدلول السياسي يكاد يشمل على كل ما يمكن أن يكون له تأثير على النظام الاجتماعي، والعكس صحيح، بمعنى أن النظام الاجتماعي محدد كبير لبنية النظام السياسي.

أولا- مفهوم النظام السياسي

رغم كثرة وتعدد التصنيفات والتعريفات التي قدمت لمفهوم "النظام السياسي"، وتباين الزوايا التي يطرحها كل باحث ضمن هذا السياق،الا أنه يمكننا أن نقول أن أغلب هذه التعريفات قد حددت معنيين للمفهوم، المعنى الضيق (ضمن ما يسمى بالمدرسة الدستورية)، والمعنى الواسع الذي يأخذ به أنصار المدرسة السلوكية.

1-المعنى الضيق (المدرسة الدستورية)

يرُاد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة،ونتيجة لذلك يحصل هناك نوع من المرادفة بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري؛ذلك القانون الذي يتضمنن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم، والتي تنظم شكل الدولة وتحدد طبيعة العلاقة بين السلط وحدود اختصاصاتها، ضمن هذا السياق ذهب بورديو الى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة[1].

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسيThe Political Regime لبلد من البلدان تبعا لهذا المعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه، وهو الذي يتناول تبيانه والالمام به علمن القانون الدستوري،وعلى هذا النحو حدث هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة او نظام الحكم في الدولة أو القانون الدستوري للدولة،فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتي لا زالت لها أنصارها حتى الان فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية؛وبالذات الحكومة الموجودة في مجتمع معين،أي السلطات الثلاثة التشريعية/التنفيذية/والقضائية[2]. ضمن هذا السياق من المفيد أن نشير الى الفارق بين ما يسمى"بنظام الحكم" كمصطلح مترجم عن اللغات الأجنبية ـ الغربية ـ بالإنكليزية " The Political Regime"وباللغة الفرنسية " Le Régime Politique" و ما يسميه البعض بالنظام السياسي/المنتظم السياسي/و النسق السياسي **"political System"** باللغة الإنجليزية أولـ : **"Système Politique "** باللغة الفرنسية .

فالأول كما أشرنا سابقا يشمل أمور كثيرة كالوسيلة التي بواسطتها يتم الوصول الى السلطة،ومقدار سلطات الحكام، وكيفية تحديدها بالقدر الضروري الذي تطلبه المصلحة العامة؛ بينما يُعبر مفهوم النسق السياسي الإطار الكلي للتفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ورصد لحركية المجتمع السياسي في سياق عملية الضبط الاجتماعي التي غالبا ما تكون مشتركة، بين سلطة حاكمة 'المجتمع السياسي" و معارضة حقيقية "المجتمع المدني/الأحزاب السياسية..الخ" كما سنرى لاحقا.

2- المعنى الواسع (المدرسة السلوكية)

إن النظام السياسي بمفهوم "النسقية" التي ابتكرها دافيد إيستونDavid Easton ليس سوى مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها وظيفيا بشكل منظم، بحيث يؤدي التغيير في أحدها الى تغير باقي الأجزاء،والنظام السياسي لا يتمثل في المؤسسات الرسمية فحسب بل هو نسق حركي دائم، وعندما تصدر المؤسسات الرسمية قرارتها،فانها لا تعمل بشكل منفرد وذاتي، بل تتأثر بعوامل صادرة من بيئتها(وهو ما يعرف بالاعتماد المتبادل) [3].

هذا التعريف السابق لم يكن متداولا قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن نتيجة عوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية بدأ في الظهور(ظهور الدول الاشتراكية/بروز نظم حكم ديمقراطية مع تجارب أروبا الشرقية/طرح بعض الدول الافريقية والاسيوية لنماذج مختلفة من

---

[1]- بومدين طاشمة،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات**(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013)، ص ص19-20

[2]- تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص ص 21-22.

[3]-محمد الرضواني،**مدخل الى علم السياسة**(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2016)، ص 73.

أنماط الحكم...)؛وهو ماجعل الباحثون يفهمون أن التأسيس لدراسات مقارنة بين النظم تستدعي أولا اعادة النظر في مفاهيم المدرسة الدستورية،التي تركز أساسا على مبدأ المؤسسيةInstitution ، عبر النظر في قيمة التفاعلات السياسية Political Interaction الرسمية أو غير الرسمية.[4] لهذا إقترح ايستون فيما بعد فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة، فقسم بذلك البيئة السياسية الى جزئين (الداخلية والخارجية):

-**الجزء الأول** يسميه نظام المجتمع الداخلي Intrasocietal System، الذي يشكل قسم من المجتمع والذي يكون النظام السياسي جزء منه بالإضافة الى الاقتصاد والثقافة، البنية المجتمعية، الشخصيات (الرموز)، هذه الأنظمة تشكل وترسم شروط إشتغال النظام السياسي (طبيعة الثقافة و الاقتصاد...)، وكلها تمتلك تأثير في الحياة السياسية.

-**الجزء الثاني** يسميه المجتمع الخارجي The extrasocietal، يشمل كل الأنظمة خارج مجتمع معين، قد يشكل نظام فوقي الذي قد يكون النظام السياسي جزء منه (النظام الثقافي الدولي) [5].

وعليه أضحى مفهوم النظام السياسي أوسع مع فلسفة السلوكيين، عبر ضبه في متغيرين أو شرطين:

- توضيح القواعد الوضعية المطبقة (الشكلية).
- بالاضافة الى ما يحدد هذه القواعد من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية وثقافية؛ وعلى هذا النحو فقط يصبح مفهوم النظام السياسي أشمل(**القواعد القانونية+الخلفية التاريخية)=الفلسفة الاجتماعية.**

وانطلاقا مما سبق يمكن وضع أغلب التعاريف التي قُدمت لهذا المفهوم "النظام السياسي":

فايستون الذي سماه "النسق السياسي" عرفه بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع،أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى".[6]

بينما انتقد ألموندAlmond التعريف السابق بحجة أن خاصية "التخصيص السلطوي للقيم" لا تميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا، ولهذا اقترح تعريفا اخر"على أنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتين:التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الارغام المشروع. وقد سلك ألموند مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستمراره، إلا أنه سيكون أكثر دقة منه عندما يصف سبعة وظائف يجب على أي نظام سياسي أن يؤديها كي يزدهر ويستمر في الوجود[7].

- بينما سماه موريس ديفرجيه بالمجتمعات الكلية، بحيث تندمج فيها التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على اقليم معين،فالنظام السياسي ينظر الى نظام الحكم وما

---

[4]- بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص 21.

[5]-John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,**21 st century Political Science**, University of North Texas,2010, p 72

[6]- تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص ص23-24.

[7]- Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.political system and change**,Princeton university press,1986,p 7.

يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية؛ لهذا يعتبر حسبه مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"[8].

وفي سياق تحديد ما الذي يكسب النظام السياسي شخصية معينة، يختلف علماء السياسة في تفاصيل هذا التعريف، بالمقابل هناك نوع من الاجماع على ربط النظم السياسية باستخدام أدوات الاكراه المشروعة في الجماعة السياسية؛فايستونEaston يركز على التخصيص،ولاسويلLasswell وكابلانKaplan يلتقي محور اهتمامهما في الحرمان القياسي،بينما دالDahl يجعل مهمته قياس سلطة الحكم..، وكلها تعاريف نلمس منها اشتقاقا فكريا من المفهوم الذي قدمه يوما ما ماكس فيبرMax Weber "القدرة على احتكار العنف المشروع".

وعموما ما يجب أن نستوعبه هنا هي فكرة محورية، أن أي نظام سياسي يتحقق على مبدأي التبادلية والتفاعلية بين أطراف المركب السياسي،الاجتماعي ومكوناته،لذا فان البنيات الاجتماعية والذهنية للجماعة والمؤثرة في نشاط الحكام تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح النظام السياسي،اذ عن طريق الذهنيات والمؤسسات يعي الانسان الواقع الاجتماعي الذي ينخرط فيه وحجم الإكراهات،وأي نظام سياسي يشتمل على سلطة تنزح بنسب متغايرة الى استخدام ما تحتكره من قوة عامة،أي من اكراه وعنف(هناك دائما حكم يقرر،يقنن،يحكم ويعاقب)، ولكما كان النظام أميل للعنف والاكراه والتعتيم والترهيب...كنا أمام نظام استبدادي، وكلما انفتح النظام السياسي على العقلانية والحريات ومشاركة المجتمع فعليا...كنا أمام نظام سياسي ديمقراطي،حديث،منفتح..الخ[9].

وهنا يرى جاك ماريتان Jaques Maritain أنه علينا أن نفرق بين بين السلطة Authority والقوةPower "فالسلطة والقوة أمرين مختلفين؛القوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الاخرين على طاعتك،في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الاخرين أو أن تأمرهم بالإستماع اليك وطاعتك،والسلطة تتطلب قوة،غير أن القوة بلا سلطة ظلم وإستبداد؛وهكذا فإن السلطة تعني الحق[10].والشرعية لا تعني في النهاية سوى الموافقة الشعبية على قواعد الحكم، فهي تعبر عن مجموعة من قواعد إدارة الحكم، وهي أيضا مجموعة من التوقعات(المجتمع) التي تحدد الى أين تستند أفعال النظام، إنها تُشتق من الرضى الشعبي بسياسات الحكومة، من الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ العقد الاجتماعي، وأيضا من الثقة بأن مؤسسات الدولة بامكانها أن تقوم بواجباتها، وهي إلى حد ما تعبر عن القاعدة الإجتماعية لمبادئ الحكم التي تشتغل وفقها المؤسسات المعنية[11]._ضمن هذه الحالة التي نتحدث عنها (مسألة شرعية الدولة محسومة).*

---

[8]- تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 22.

[9]- هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**(الرباط:مطبعة الأمنية،2009)،ص 42.

[10]_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)، ص 146.

[11]- Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015,p5

*- **ضمن أي سياق** ، يمكن أن تكون صورة الدولة هي مجموعة من الوظائف، قيادة حكم، قواعد الحكم، أو الهوية الوطنية الجماعية.

والسؤال الاول هو الى اين تستند شرعية الدولة؟: شرعية الدولة هي الدولة التي تستعمل سلطتها في نطاق مبرر، ضمن سياق خاص يعتمد على معايير اجتماعية، ودراسة شرعية الدولة يعني دراسة هذه المعايير، ومدى تطبيق الدولة لهذه المعايير (غالبيتها معايير أخلاقية)، هذا لا يعني أننا بصدد تحديد افتراضات عن نوعية المؤسسات التي نحكم عليها بأنها شرعية، عوض ذلك نحن نبحث عن المبادئ الاخلاقية التي تجعل هذه المؤسسات شرعية تحت أي وضع/**السؤال الثاني** من يقرر بشرعيتها؟ فليس كل الافراد أو التنظيمات المجتمعية لها نفس القدرة على منح الدولة صفة الشرعية،أو ربما قد تكون سببا في زعزعة شرعيتها، ضمن بعض السياقات نجد فقط بعض جماعات الضغط (النخب العسكرية/رجال المال) يكون لها تأثير في شرعية الدولة، بمعنى أن شرعية الدولة تأخذ بالحسبان قدرة جماعات الضغط المختلفة على احراج قدرات الدولة، مع القدرة على منح الدولة صفة الشرعية أو سحبها منها.

يمكن القول أن مفهوم النظام السياسي ضمن هذا الاطار الحديث ليبس له وجود ملموس وواقعي، بل لا يعدو أن يكون مفهوما مجردا وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية؛فالسياسة تنجز بواسطة صنع صورة معينة من ناحية، ومن ناحية أخرى تنجز عن طريق التصديق بحقيقة هذه الصورة،وما كل هذا الكذب والخداع واللعب بأدمغة الجماهير وحيل ساحر السيرك،الا لأن الطموح السياسي يلهث خلف الدور الرئيسي،يلهث خلف ظل البطولة في الكوميديا على حد تعبير حنة أرندتHannah Arendt.

ثانيا- مكونات النظام السياسي

1-عناصر النظام السياسي:

انطلاقا من التعريف الذي اكتسبه مفهوم "النظام السياسي" مع المدرسة السلوكية أين حل محل مفهوم الدولة، ما جعل مدلولات المفاهيم المرتبطة به تنقلب أيضا؛ من قبيل:الوظائف بدل السلطات،الأبنية بدل المؤسسات..الخ، وهو بدوره ما خلق نقاش وسجال فكري حول طبيعة العناصر التي تحدد شكل النظام السياسي، خاصة وأن نفس العناصر قد تتغير في كل مرة مع كل حالة، حسب خصوصيتها.

ضمن السياق السابق دائما طرحت العديد من الدراسات حول دراسة مكونات النظام السياسي،أغلبها يلتقي في ثلاثة عناصر أساسية:(الحكومة/الجانب الثقافي/البنية الاجتماعية)، ويرى دافيد ابتر David Apter أن النظام السياسي يقوم على ثلاثة عناصر:[12]

- التدرج الاجتماعي.
- الحكومة.
- الجماعات السياسية.

بينما مكريدس فيرى أن دراسة النظام السياسي تقتضي تناول الأسس السياسية،بمعنى بيئة النظام أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته،والدينامية السياسية وتشتمل على النظام الانتخابي/الاحزاب السياسية/جماعات الضغط والمصالح/القيادة السياسية.

وباعتبار مكريدس من منتقدي المقاربات التي ظهرت مع المدرسة التقليدية،يرى بأنه لدراسة أي نظام سياسي يستلزم ضرورة البحث في ثلاثة عناصر متكاملة :

أ/ الحكومة والمؤسسات السياسية: وهنا المؤسسة السياسية تشمل على مجموعة من الخصائص تحدد طبيعتها كوحدة جزئية من النظام السياسي، هذه الخصائص تتمثل في:

- تعكس هذه الخاصية ذلك المفهوم الشامل الذي يمتد ليسع الوحدات الجزئية الرسمية الذي يتركز عليه الدراسات القانونية والدستورية (المؤسسات الثلاث التنفيذية؛التشريعية،القضائية)، فضلا عن مؤسسات سياسية أخرى لها اطار تنظيمي، كالأحزاب السياسية/جماعات الضغط/جماعات المصالح..والتي تعتبر كلها مؤسسات سياسية،فهي جزء من النظام السياسي برغم من وجودها خارج الاطار الرسمي.

[12] _ تامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص26.

- المؤسسة اطار تنظيمي لوظيفة سياسية؛ بمعنى يتطابق هذا المفهوم التنظيمي للمؤسسة السياسية مع المفهوم القانوني والدستوري، أي تقديم خدماتها بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.
- المؤسسة السياسي نظام مقنن للسلوك السياسي؛ وعليه يجب النظر دائما الى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك المتبع في صنع القرار، فإما يكون احتكاريا في حالة الانظمة المستبدة،أو يكون تشاركيا في حالة الانظمة المنفتحة[13].

ب/الاطار الاجتماعي: [14]

- ويشمل البنية الاجتماعية:الطبقات الاجتماعية، نظام التدرج الاجتماعي،
- المجموعات الاجتماعية:الدينية /الاثنية/اللغوية.
- والقوى السياسية الفاعلة:أحزاب سياسية/مجتمع ندني/جماعات مصالح/جماعات ضغط...الخ.

ج/الثقافة ونمط السلوك السياسي:

يشمل نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والممارسة السياسية، والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية، وكذا نمط الايديولوجيا المهيمنة،وعلاقة الثقافات الفرعية مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والادوار الممنوحة للأفراد والجماعات.

2-خصائص ووظائف النظام السياسي

أ-**خصائص النظام السياسي:**

لكل نظام سياسي مجموعة من الخصائص تميزه وتحدد طبيعته، وفقا للمحيط الذي يشتغل فيه، والذي بطبيعة الحال يعكسه وينعكس عليه، وعموما سنحاول هنا رصد أهم هذه الخصائص التي اختلف حولها الباحثين أيضا، من قبيل دافيد ايستون،غابريال ألموند، تالكوت بارسونز ....الخ:

فايستونEaston مثلا يتحدث عن **أربعة** خصائص تحديدا:

- **وجود حدود للنظام السياسي:** حيث النظام السياسي هنا يعتبر جزء من النسق الاجتماعي الكلي، مما يفرض على مستوى التحليل فصل الحياة السياسية عن البيئة المحيطة به،لكن هذه الحدود التحليلية لا تغني غياب التفاعل، بحيث البيئة تؤثر في النظام السياسي عبر المدخلات ويؤثر فيها عبر المخرجات[15]

_**التكيف:** لكون النظام السياسي يعيش في بيئة متحركة، وعليه أن يتفاعل باستمرار معها حتى يتأقلم ويحقق استمراره واستقراره،والا فسيكون ماله الزوال . وعليه يقترح إيستون على أي نظام سياسي يرغب في تحقيق الاستقرار والاستمرار أن يقوم **بوظيفتين، الأولى** تكمن في تخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والالتزام معهم باعتباره متغير مهم في الحياة السياسية، **وثانيا** تميز النظام السياسي عن باقي الأنظمة، عبر تحديد هذه المتغيرات المهمة (القيم)، إنطلاقا

---

[13]_ بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص ص28-29.

[14]_ عبد العالي عبد القادر،**محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007)، ص15.

[15] - David Easton ,**An Approach to the Analysis of political systems,World politics** Vol09,N3,April 1957,p384.

من هاتين الوظيفتين يمكن للباحث أن يعرف متى وكيف تتسبب الإضطرابات في ضغط على النظام السياسي[16].

_**الأفعال السياسية:** استمرارية النظام السياسي حسب ايستون مرهون أساسا باتخاذ مجموعة من القرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع، التي تترجم قدرته على الاستجابة للمطالب، بشكل يرضي المحكومين.

_**تحقيق الأهداف:** كل نظام سياسي يسعى لتحقيق أهداف معينة، وعلى رأسها المحافظة على وجوده، ومادام النظام السياسي يتلقى مطالبا وضغوطا فاه ملزم بالاستجابة لها بشكل يضمن بقاءه[17].

بينما بالمقابل لا يهتم ألموند هنا كثيرا اذا كان النظام يشتغل في بيئة بدائية أو حديثة، فجميع الأنظمة السياسية حسبه لها سمات مشتركة: **[18]**

- كل الأنظمة السياسية حتى البسيطة منها لها بنية سياسية.
- الوظائف نفسها تؤدى من قبل جميع الأنظمة السياسية.
- كل الأبنية السياسية لها وظائف متعددة، سواء في مجتمعات بدائية أم عصرية.
- كل الأنظمة السياسية هي خليط بالمعنى الثقافي، لا يوجد مجتمع عصري كليا أو بدائي فقط.

إذن ما ذهب إليه ألموند في مقاربته الوظيفية أبعد من الوظيفة الوحيدة التي ركز عليها إيستون "وهي تحقيق النظام"Order، إنه يؤسس لمعايير المقارنة بين أنظمة مختلفة عبر جعل نظرية النظم أكثر مرونة وأقل تجريد وجمود**[19]**.

وهناك من يضيف خصائص أخرى من قبيل:

_**الشكل:** لكل نظام سياسي شكل أو اطار هيكلي او بناء محدد، والشكل هنا يعني بصورة عامة هيكل أو بناء النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة، وقد نستطيع أن نحدد شكل النظام وملامحه من خلال الدستور الذي يحدد طبيعته؛ وعلى هذا تتعدد الأنظمة السياسية من حيث الشكل الى نظم رئاسية/أو رئاسية برلمانية،أو ملكية مطلقة أو ملكية برلمانية.

_**تعقد التركيب:** تتسم كل النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد؛ وهذا راجع الى عاملين أساسيين:

- أولا: أن النظام السياسي هو نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي بالمعنى العام.
- ثانيا: أن النظام السياسي نفسه يتفرع الى عدة نظم فرعية،وأنه يهدف الى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف،فضلا عن أنه يتكون من عدة وحدات جزئية تعرف بالمؤسسات السياسية.

---

[16]- John.T.Ishiyama,Ibid, p 373

[17]_ محمد الرضواني،مرجع سابق، ص76.

[18]- John.T.Ishiyama,Ibid;, p 76.

[19]- Ikvo Kabashima,Lyann T,Ibid,p 7.

_**البنية Structuring System:** وهي تلك الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد، وهي ان شئنا القول نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل، والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام.

وهنا يجب توضيح الاختلاف بين مفهوم البنية Systemو الشكلForm؛ فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فان البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد[20]. هذه العملية يُعبر عنها صامويل هنتغتون Samuel Phillips Huntington بعلية المأسسة Institutionalization الذي أضاف لها فيما بعد عنصر "الإستمرارية"، وقد حدد معايير نجاحها(الأربعة):

- **مرونة المؤسسة** Adaptability :وقدرتها على التكيف وتقاس بمدى إستمرارية المؤسسة عبر الأجيال .
- **إستقلالية التنظيم** Autonomy : بمعنى استقلال التنظيم المعني عن القوى المجتمعية، بحيث لا يصبح أداة في يد جماعة أو أسرة أو طبقة معينة.
- **التماسك والإندماج** Coherence : وجود حد أدنى من الوفاق أو الاتفاق العام بين العناصر النشطة في النظام على تلك الأطر.
- **التعقيد** Complexity بمعنى تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها هيراركيا ووظيفيا[21].

2- وظائف النظام السياسي

تقوم الأنظمة السياسية بأعمال كثيرة، انها تعلن الحرب أو تشجع السلم وترعى التجارة الدولية أو تقيدها، وتفتح حدودها لتبادل الخبرات أو تغلقها،وتفرض ضرائب على السكان عادلة أو غير عادلة،وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تتساهل في ضبها، وتخصص الأموال اللازمة للثقافة والصحة والرفاهية أو تفشل في تخصيصها على حد تعبير غابريال ألموند .

ضمن هذا السياق من السجال سجلت العديد من الدراسات لتصنيف هذه الوظائف، لعل أهمها ما قدمه دافيد ايستون والموند وباول وكارل دوتش..الخ.

فايستون الذي درس النظام السياسي كمجموعة منن الادوار وليس الاشخاص، يفترض مسبقا أن هناك مجموعة من النشاطات والعمليات السياسية التي تقوم بها كل الأنظمة السياسية ،على الرغم من أن الشكل البنيوي الذي يعبر عنها قد يختلف اختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان؛ وهكذا فان الوظيفة الرئيسية لأي نظام سياسي والمعيار الاساسي الذي يحدد حدوده حسبه، يتمثل في : [22]

- التخصيص الالزامي للقيم في المجتمع،أي العلمية التي يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الإلزامية في المجتمع؛ والقيم Values هنا تمثل عند ايستون "مجموع الحاجات المادية

---

[20] _ بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص ص25-26.

[21]_ أماني صالح، **الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها**(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط2006،1)، ص 456

[22] _ محمد زاهي بشير المغيربي،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية**(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)، ص 148.

والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة، ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والانشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع..وتكون هذه التخصيصات الزامية Authoritative عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة؛ مهما اختلف سبب القبول أكان احساسا بشرعيتها،أو بدافع المصلحة الشخصية،أو بسبب فرضها بالقوة القسرية.

- أما ضرورة أن تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو ما يميز تلك القرارات التي توضع للنظام الاجتماعي العام عن تلك القرارات التي توضع للنظم الفرعية،والتي قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الالزامي للقيم، ولكن على نطاق ضيق، ولعدد محدود كالأسرة/القبيلة/النقابة؛فالنظام السياسي عنده هو مجموعة الانشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الالزامي للقيم في المجتمع ككل.

وقد سلك ألموندAlmond مسلك إيستون خاصة فيما تعلق بربط قدرة النظام على التكيف مع حيويته وإستقراره، إلا أنه سيكون أكثر دقة منه عندما يصف (7) سبعة وظائف يجب على أي نظام سياسي أن يؤديها كي يزدهر ويتطور وحافظ على استقراره[23]: والتي سوف نشرحها بتعمق في المحور الرابع.

أولا-أربعة وظائف على مستوى المدخلات=

*التنشئة السياسية والتوظيف/ التعبير عن المصالح/تجسيد المصالح/الاتصال السياسي

ثانيا- ثلاثة وظائف على مستوى المخرجات=

* **تشريع القانون**(تؤديه السلطة التشريعية)

***تنفيذ القانون**(تؤديه السلطة التنفيذية)

القضاء بالقانون(تؤديه السلطة القضائية

ان ما ذهب إليه ألموند في مقاربته الوظيفية أبعد من الوظيفة الوحيدة التي ركز عليها إيستون "وهي تحقيق النظام"Order، إنه يؤسس لمعايير المقارنة بين أنظمة مختلفة عبر جعل نظرية النظم أكثر مرونة وأقل تجريد وجمود.

المحور الثاني:مدخل الى السياسة المقارنة

السياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول،فدراسة السياسة بهذا الشكل يساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة من مثل:لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دولا أخرى ذات أنظمة شمولية؟ لماذا وكيف تتغير الأنظمة؟ لماذا بعض الدول غنية ومتطورة وأخرى تقع في الفقر والتخلف؟ لماذا تحدث الصراعات الاثنية في مناطق دون أخرى؟.

الأسئلة السابقة لا تعني الباحث الاكاديمي فقط، بل بالعكس هي تخص صانع القرار في الحكم،رجال الاعمال،مديري البنوك..وكل من يحاول فهم سياسة ما في الوقت الراهن أو في المستقبل؛ فهؤولاء يحتاجون كلهم لأدوات تحليلية تساعد على تحديد السياسات المرتقبة، هذه الادوات مجتمعة هي من يشكل حقل السياسة المقارنةcomparative politics" والتي بدورها

[23]- Ikvo Kabashima,Lyann T.Ibid,,p 7.

تجعلنا نستطيع قياس درجة التغيير والتأثير المرتقب على مستوى استقرار واستمرار هذا النظام أو ذاك؛ هذه الادوات ليست سوى (المؤسسات/القوانين/الايديولوجية/العملية السياسية..الخ) [24].

أولا-مفهوم السياسة المقارنة What Is Comparative Politics

اذا كان علم السياسة يعرف بانه "سيد العلوم"Master Science كما قال أرسطو،فان حقل السياسة المقارنة كأحد فروع علم السياسة هو في موقع القلب في ذلك العلم؛اذ يمثل القوة الدافعة التي تنهض بعلم السياسة أو تقعده، وتدفع نحو توسيع حدوده أو تحديدها حصرا وتضييقا، وفي نفس الوقت يمكن القول أن هذا الحقل هو مستودع المفاهيم والنظريات وطرائق البحث ومناهجه التي تحدد طبيعة علم السياسة ومجاله ونطاق دراسته في أية مرحلة من مراحل تطوره.

فمنذ أرسطو الى يومنا هذا والأسئلة الكبرى التي يسعى علم السياسة الى الاجابة عنها أو مقاربتها هي ذاتها القضايا التي يدور حولها حقل السياسة المقارنة× ومن هنا فان علم السياسة يكاد يتطابق مع حقل السياسة المقارنة سواء في حدود التحليل السياسي،او في موضوعاته أو في مفاهيمه؛ غير أن الفارق الجوهري هو أن علم السياسة يعالج هذه الموضوعات في فروعه المختلفة من زاوية ماهيتها، بينما تتناولها السياسة المقارنة من زاوية البحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين النظم والكيانات والظواهر السياسية المتباينة[25].

ضمن هذا السياق هناك العديد من الأدبيات التي تزودنا بإجابة واضحة وبسيطة حول سؤال ما ذا نعني بالسياسة المقارنة؟what is comparative politics ؛ هدف علم السياسة تطوير المقارنة بين مختلف الزوايا السياسية ، والسياسة المقارنة هي دراسة السياسة داخل دولة ما؛ وتسعى السياسة المقارنة لفهم مختلف الظواهر السياسية التي تحدث داخل (**الدولة/المجتمع/الوطن/النظام السياسي**)، بعبارة أخرى تهتم السياسة المقارنة ب: [26]

- بدراسة البنى السياسية الداخلية مثل:(البرلمانات/السلطة التنفيذية)
- فهم الفواعل النشطة مثلا: (الأحزاب/جماعات المصالح/الناخبين)
- العمليات السياسية مثل: (الاتصال/صنع القرار/الثقافة السياسية)
- ثم بعدها تحاول تحليل كل ما سبق بطريقة امبريقية، عبر تصنيفها/وصفها/ وتفسيرها ثم توقع التنوعات (الاختلاف/التشابه).

يُعرفها أيضا هوارد فيارداHoward wiarda "بأنها مقارنة الأنظمة السياسية في العالم،وهي تهدف الى شرح الاختلافات والتشابهات بين الدول عكس التقرير الصحفي في معالجته كل دولة على حدى، وتهتم السياسة المقارنة خاصة بالكشف عن النمطية/العمليات/ والانتظامات بين الأنظمة السياسية"[27].

---

[24]- Daniel Brumberg, Political Change in Democracies and Authoritarian Systems, **Georgetown university cours,p1.**

[25]_ نصر محمد عارف،**الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة:التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**(الاردن:مطبعة الجامعة الاردنية،ط1، 2006)، ص7

[26]- Algis Krupavičius and others, **Introduction to Comparative Politics: DIDACTICAL GUIDELINES**, Vytautas Magnus University on 12 December 2012,p6

[27]_Timothy Lim, **Doing Comparative Politics:An Introduction to Approaches and Issues**, Lynne Rienner Publishers, SECOND EDITION, 2010,p10

لقد اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير انها تكاد تنطلق جميعها من أدبيات "جون ستوارت ميل"، الذي عرفها بأنها"**دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة،أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"**؛ وقد مثل هذا التعريف تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية، وعلى ضوء دلالتها المستخدمة حدد أيضا "ماكاون" خمسة تعاريف متباينة للمقارنة وهي:[28]

- أن المقارنة هي احدى أشكال القياس.
- أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.
- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.
- أنها نمط معين من أنماط البحث.
- وأخيرا على أنها احدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

ضمن هذه الحدود المفاهيمية من المفيد جدا أن نوضح هنا ذلك اللبس في استخدام المفهوم "السياسة المقارنة" مع مفاهيم متقاربة؛ اذ هناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء المقارنة كمترادفات (الحكومات المقارنة/السياسة المقارنة/ التحليل المقارن) على أن التمييز بينها ممكن نظريا؛ **فالحكومات المقارنة** مثلا هي اتجاه في السياسة والاجتماع، يعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن بحيث تهتم بدراسة المؤسسات الحكومية من حيث تكوينها،وظائفها..الخ وتركز على الدولة ومؤسساتها ودستورها(فن ادارة شؤون الدولةStatecraft)، على أساس أن الدولة هي وحدة تحليل الرئيسية،بينما يشير السياسة المقارنة الى مجال أوسع يتضمن الحكومات والسياسات الاخرى غير المرتبطة بالدولة Non_State politics مثل:المجتمعات القبلية،المنظمات الخاصة..الخ؛ **أما التحليل المقارن** غالبا ما يستخدم كمرادف للمنهج المقارن خاصة بعد أن اشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه؛لأنه لو عرف بموضوعه سيصعب فصله عن النظرية السياسية وعلم الاجتماع السياسي والتحليل السياسي،لهذا أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجيا وليس كما معرفيا أو نطاقا جغرافيا، وهو حقل يبحث عن الاجابة دائما عن **سؤالين**:كيف؟ ولماذا؟ وليس ماذا؟.

يمكن القول أن المفاهيم السابقة لها علاقة بمراحل تطور الحقل في أواخر القرن الماضي، فهي ليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شيء واحد؛ولو أضفنا الى مراحل تطور الحقل ماحدث من تطورات في تحديد طبيعة الفواعل السياسية والانتقال من اعتبار الدولة كفاعل وحيد في التحليل السياسي الى اعتبار (القوة/المصلحة/السلطة أو النظام السياسي) وحدات أخرى للتحليل مع ظهور فواعل أدنى من الدولة (الجماعات العرقية) أو أعلى منها (كالمنظمات الدولية)، كل هذا يجعل تلك المفاهيم ينظر اليها كمراحل مر بها الحقل[29].

ب-لماذا المقارنة ?Why Compare

---

[28]_بومدين طاشمة، مرجع سابق،ص 118

[29]_نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية والمنهج**(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط1، 2002)، ص 95.

أشهر علماء السياسة المقارنة الأمريكي روبرت دال Robert Dahl يعتقد أن جوهر السياسة المقارنة يمكن في دراسة عملية "توزيع السلطة"؛ من الجهة المقابلة يرى جون بلوندال Jean Blondel بأن الهدف الأول والرئيسي للسياسة المقارنة هو "دراسة السياسة العامة" أو بمعنى دراسة مخرجات النسق السياسي؛ بينما طرح نفس السؤال سودارو Sodaro لماذا نحن بحاجة الى الدراسات السياسية المقارنة؟ فأجاب كما يلي : [30]

- توسيع مفاهيمنا تجاه السياسة في البلدان الأخرى.
- تشكيل انطباعات حول ايجابيات وسلبيات منظومة الحكم لدينا، وبالتالي امكانية الاستفادة من خبرات الأنظمة السياسية الأخرى.
- تطوير معارفنا الاساسية حول السياسة عموما (من قبيل:علاقة السلطة بمجتمعاتها وسير العملية السياسية في مجموعة من البلدان..).
- تساعدنا على فهم العلاقة بين ما يسمى بالمحلي والشؤون الخارجية.
- وأخيرا يساعدنا هذا الحقل على معرفة العلاقة بين السياسة والحقول الاخرى مثل:(التكنولوجيا/البيئة/القانون/العرق/الدين...).

بالمقابل يلخص الامر برتنارد بادي في كتابه "السياسة المقارنة" في فكرة أن المقارنة تساعدنا على فهم الذات، مادامت الاحاطة بالأخر وسيلة لإدراك ما يشكل هويتنا الخاصة بطريقة أفضل؛ ومثلما ان فكرة اللون ستكون مجهولة لدينا اذا ماكان العالم يشمل لونا واحدا فقط كذلك عدم مقارنة الأنظمة السياسية لا يجعل الفاهم يستوعب خصوصية النظام السياسي الذي يدرسه؛ كما أنها بشكل أو باخر تساعدنا على فهم ما هو سياسي هنا أو هناك، بغية التحرر طبعا من القاموس السياسي الخاص"بعلم السياسة" ومن نظرياته وحتمياته .

لهذا فالفضيلة الحقيقية للتحليل المقارن هو تفكيك اليقينيات التي بناها اخرون، فالمقارنة تروم التحرر أولا من ثقل المركزية العرقية (الغرب)،والاهم من ذلك التحرر من الثقل الأكثر مكرا لما هو شمولي ونمطي، عبر اظهاره للتعددية والتنوع، من خلال ابراز أهمية الحدث والابتكار (أي الفعل)، بشرط عدم الوقوع مرة أخرى في تفسير شمولي اخر[31]. على غرار المرشد السياحي الذي يختتم جولته السياحية المنظمة لجزائريين في بلد معين متمنيا أن يكون السفر قد علمهم بأن الجزائر لا توجد سوى في الجزائر.

المحور الثالث:مراحل تطور السياسة المقارنة

السياسة المقارنة كان لها تاريخ طويل ومتميز كحقل من حقول علم السياسة؛ ومن خلال تقديم نظرة عامة وموجزة عن تطور الحقل والتحولات الرئيسية التي عاشها الحقل، يمكن فهم التموجات والاختلافات الفكرية السائدة في الحقل حاليا ووضعها في اطارها الصحيح .

- **مرحلة الحكومات المقارنة** (وهي المرحلة التقليدية) **1880–1920**

THE CONSTITUTION OF POLITICAL SCIENCE AS A DISCIPLINE

---

[30]- Algis Krupavičius and others, Ibid,pp 7-8

[31]_برتراند بادي،غي هيرمت،**السياسة المقارنة**:ترجمة عزالدين الخطابي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2013)، ص ص23-25

لقد كان أرسطو من أول وأشهر علماء المقارنة وذلك من خلال دراساته ومناقشاته المتعددة للأشكال السياسية، والمؤسسية المتميزة لدول المدينة الاغريقية، ومن خلال تحليله للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل وتستند عليها هذه الأشكال.ميكيافيلي كذلك استعمل منظورا مقارنا في تحليله لعناصر ومكونات القوة والسياسة في الدويلات الايطالية وغيرها؛ هوبز وبودان ومونتيسكيو استعملوا التحليل المقارن بطريقة أو بأخرى كذلك فعل ماركس الذي استند الى بيانات ومعلومات مقارنة استمدها من خبراته حينما عاش في ألمانيا وفرنسا وانجلترا[32].

وهكذا مع انعطافة القرن العشرين غدى علم السياسة المقارن أقل تركيزا على المثل العليا أو الفلسفة،الا انه كان يشبه نوع من الصحافة السياسية؛وصفية،دون نظريات،تركز على أروبا التي كانت لا تزال مسيطرة على العالم بامبراطورياتها...ومع بروز الحربين العالميتين والحرب الباردة فيما بعد سيعرف علم السياسة عموما وعلم السياسة المقارن بالخصوص نقطة تحول ؛ والسبب يعود الى: [33]

- أنه كانت هناك حركة في الجامعات لتطبيق مناهج أكثر دقة لدراسة سلوك الانسان سواء (في علم الاجتماع/الاقتصاد/السياسة.
- طرحت الحربان العالميتين مدى قدرة الباحثين في فهم شؤون العالم؛بالخصوص مع صعود الفاشية واخفاق الديمقراطية في أرجاء أروبا.
- كانت الحرب مع الاتحاد السوفياتي تنافسا مسلحا بأدوات ثورية وايديولوجية؛ جعلت من مهمة فهم السياسية المقارنة مسألة وجود.
- وأخيرا ما شهدته فترة بين الحربين العالميتين من ظهور للتكنولوجيا، ما ساهم في بروز مخاوف من حروب أخرى.

- **مرحلة الثورة السلوكية (THE BEHAVIORAL REVOLUTION)–1921 66**

وهي مرحلة بدأت مع اعادة تعريف علم السياسة وانتقاله من علم الدولة الى علم القوة أو السلطة، في مرحلة التحول من المنظور التقليدي الى المنظور السلوكي؛ بحيث أصبح حقل السياسة المقارنة لا يقف عند حدود الحكومات، بل يقارن بين الأبنية والعمليات السياسية داخل الدولة وعبر الدول؛ بعد أن أصبح علم السياسة كما عرفه هارولد لاسويل سنة 1936 على انه:" من؟يأخذ ماذا؟متى؟ وكيف؟؛ أصبح الاهتمام منصب على تحليل عملية توزيع القيم من قوة/سلطة/ثروة ونفوذ...هنا فقط أصبح علم السياسة المقارن يتجاوز المؤسسات الرسمية الى البحث في الثقافة والبيئة الاجتماعية،التاريخ،السلوك الفردي،التصويت ومعايير السلوك[34].

لقد كان تالكوت بارسونزTalcott Parsons من جامعة هارفارد Harvardأهم شخصية في هذا الاطار؛ اذ قام بترجمة أعمال العالم الاجتماعي الالماني ماكس فيبرMax Weber الى

---

[32]_محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق،ص 17.

[33]_باتريك أونيل،مباديئ **علم السياسة المقارن:**ترجمة باسل جبيلي(سوريا:دار الفرقد للنشر، ط1، 2012)، صص 22-23

[34]_محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص96

الانجليزية مما أدرى الى انتشارها وشهرتها في دوائر الفكر الأمريكية، ومن خلال تقديمه ايضا للمدخل البنيوي الوظيفيStructural_Functional Approach الى علم الاجتماع وعلم السياسة، كذلك ساهم في نشر مفهوم النظامSystem في الحياة الاجتماعية والسياسية الى جانب مفهوم التغييرChange هذا الى جانب تطويره مجموعة من المتغيرات النمطية

بعدها جاءت أعمال كل من مكريدسMacrids ثم غابريال الموندAlmond الذي تأثر بمدرسة شيكاغو حول السياسة العلمية لمؤسسها شارل ميريامMerriam ؛ أين ركز على الجوانب غير الرسمية في السياسة مثل الثقافة السياسية/الجماعات المصلحية/متغيرات العلمية السياسية...التي ظهرت كلها في ثنايا كتابه الذي حرره مع كولمانColeman سنة 1960 تحت عنوان "السياسة في المناطق النامية"، لتأتي بعدها طروحات ايستون Eastonحول النظام السياسي، ثم أعمال والتر روستو Walter Rostowمع كتابه مراحل النمو الاقتصادي، بالاضافة الى كتابات كل من كارل دويتشDeutsh وليبستLipset في كتابه "الرجل السياسي" Political Man التي ركزت على العلاقة بين بعض العلميات والمؤشرات الاجتماعية وبين التنمية والديمقراطية.[35]

- **مرحلة مابعد سلوكية THE POST-BEHAVIORAL PERIOD, 1967–88**

على الرغم من سيطرة وهيمنة افتراضات مدرسة التحديث والتنمية السياسية ومداخلها المتعددة، فلقد برزت بعض الدراسات النقدية والمحاولات التقييمية؛بالذات في النصف الثاني من الستينات، وذلك من أجل تعديل وتنقيح بعض المفاهيم وافتراضات المنظور التنموي الاكثر تحيزا وجدلا؛ ولعل البداية الحقيقية كانت مع هنتجتون Huntington سنة 1968 في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"؛ الذي وجه فيه نقدا شاملا لأدبيات التنمية، وقدم بديلا يستند على أن التعبئة الاجتماعية والتحديث، بدلا من أن تكون معززة للتنمية السياسية والديمقراطية ومرتبطة به،فانها في الواقع عملت على تقويضها في الدول النامية؛فالتحديث زاد من توقعات الافراد ومطالبهم من نظمهم السياسية،في نفس الوقت الذي لم تكن فيه هذه النظم تملك القدرات المؤسسية لتقديم برامج فعالة،فكانت النتيجة الانهيار والتدهور السياسي بدلا من التنمية السياسية.وهو ما تناوله بشكل عميق في حديثه عن "التغيير السياسي في الأنظمة التقليدية".[36]

وعموما بدأت ملامح هذه المرحلة في الظهور على مستويين: **النظري والمنهجي** كالتالي:

على المستوى المنهجي:

- التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة (ما يخرج المقارنة من دائرة التجربة الأروبية).
- تضييق الدراسة مكانيا وكميا مع تعميقها زمانيا وموضوعيا.

---

[35]- Gerardo L. Munck**, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS**, University Press, forthcoming, October 2006,p10

[36]_صامويل هنتجنتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة:سمية فلوعبود(بيروت:دار الساقي، 2015)،ص ص121-139

- ادماج العلاقات الدولية في السياسة المقارنة (نهاية السبعينات)؛ هذا الدمج فرضه تحول النظام الدولي الى أحادية قطبية وما رافقها من ايديولوجية (العولمة/حرية السوق/التحول الديمقراطي..)وهي نفسها أجندات العلاقات الدولية.

على المستوى النظري:

- تشكلت البنية النظرية للسياسة المقارنة بعد المرحلة السلوكية من اقترابات جديدة كانت مهمتها أساسا تفسير شروط الديمقراطية السياسية أهمها:

* إقتراب الاقتصاد السياسي.
- اقتراب التبعية.
- اقتراب التحليل الطبقي.
-اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع.[37]

هذه المرحلة انطلقت أساسا من نقد المرحلة السلوكية التي ركزت على الوسائل على حساب الجوهر وبالتنظير التأملي أكثر من التنظير الواقعي، ومن ثم برزت الدعوة الى ضرورة اعادة التواصل بين علم السياسة ومختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية؛ كما تم اعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الذي تم تهميشه طوال المرحلة السلوكية،وأعيد الاعتبار للقيم بعد الاغراق في مقولات الحياد الأكاديمي (العلم الخالي من القيم)[38]

ولهذا دعى هاري ايكشتين **Harry Eckstein** الى أن يتم تعديل حقل السياسة المقارنة من منهجيته من خلال ثلاث استراتيجيات:

أ- لا بد أن ينظر لحقل السياسة المقارنة على أنه حقل يتعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية (Macro Politics)، ولكن عند اختيار الظواهر محل الدراسة لا بد من التركيز على المستوى الجزئي (Micro Politics).

ب- ضرورة دراسة السياسة المقارنة من حيث عمقها التاريخي.

ج- ضرورة دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها الذي توجد فيه واقعيا.[39]

مرحلة الثورة العلمية الثانية

THE SECOND SCIENTIFIC REVOLUTION, 1989–PRESENT

مرحلة جديدة عاشها حقل السياسة المقارنة بداية من 1989، كمحاولة لجعل الحقل أكثر علمية ، والبداية طبعا كانت مع نشر كتاب لمجموعة من المؤلفين عودة الدولة Bringin The state back In ركزوا فيه على استعادة مفهوم الدولة لدوره بوصفه جوهر السياسة المقارنة بعد أن فقد دوره في المراحل السابقة، وكل هذا حدث بدعم ومساندة لجنة السياسة المقارنة التي قادها 'مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية'؛ التأكيد على العلم يذكرنا بالثورة السلوكية ومحدودية الدراسات المجالية، هذه الثورة الثانية جاءت نتيجة استيرا لأفكار في حقل السيياسة الامريكي، ورغم وجود اختلاف بين المرحلتين،الا أن هذه المرحلة ورغم أنها كانت تشاطر أيضا الرغبة في ابتكار نظرية

---

[37] نصر محمد عارف،الاتجاهات المعاصرة،مرجع سابق، ص 23-24

[38] عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص 12.

[39] نصر محمد عارف،الاتجاهات المعاصرة،مرجع سابق، ص 23

شاملة وموحدة مثل السلوكيين(نظرية التنمية والتحديث)،ولكنها كانت متميزة ايضا، من خلال سعيها لتطوير العلوم السياسية عبر اسلوبين:

- محاولة الاستفادة من حقل الاقتصاد كما تمت الاستفادة من حقل علم الاجتماع الذي كان المصدر الاساسي للنظريات السابقة(النظمية/الوظيفية) وهذا هو حال نظرية اللعب التي تنتمي للمدخل العقلانيRational choice فضلا عن الخيار العقلاني المؤسساتي.
- لم يكن هدف النظريات الجديدة اعادة تعريف موضوع وهدف حقل السياسة المقارنة، كما كان عليه الحال بالنسبة للمدرسة السلوكية، لها بعض العلاقة ولكنها متميزة، فاذا كانت السلوكية تسعى الى نظرية شاملة موحدة،فالخيار العقلاني كانت في الصميم نظرية عامة في السلوك، وهذا عبر تحديد مجموعة من العناصر التي بإمكان الباحث بواسطتها دراسة سلوك صانع القرار، رغم أنها لم تميز بين (السلوك السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي).

وهو ما ساعد في ظهور ثلاث أجندة بحثية هي: (الخيار العقلاني/النظرية الرسمية/والاساليب الكمية)؛ بعض الدراسات التي اعتمدت الخيار العقلاني في الدراسات المقارنة ظهرت مبكرا، لكن بعد 1989 اصبح العمل اكثر رسمية وعالج العديد من القضايا (كالدمقرطة مع بريزورسكي Przeworski 1991)،الصراعات الاثنية والحروب الاهلية مع Fearon And Laitin ,(1996) شكل الحكومة مع Laver 1998)، السياسة الاقتصادية مع .(Bates 1997) [40].

المحور الرابع: خطوات التحليل المقارن واشكالاته

السياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع الى الوحدات المشار اليها بعبارات مثل: "النسق السياسي"_"الدولة"-الدولة الامة"..أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية..، فالمقصود بالمنهج هنا مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها ؛ ضمن هذا السياق يمكن أن شير الى المعايير الرئيسية التي تتوفر في أي بحث علمي(من ضمنها المنهج المقارن):

- تسعى كل الابحاث العلمية لتحديد انتظامات الظواهر regularities and patternsللخروج بتفسيرات دقيقة حولها.
- البحوث العلمية (امبريقية)empirical, ، الظاهرة يمكن ملاحظتها أو على الاقل قياسها، ويتم تصميم البحث بطريقة يمكن تكراره.
- البحث العلمي يمتاز بانه تراكمي cumulative ، بمعنى كل بحث يعتمد على تجارب السابقة، ولهذا لا داعي في كل مرة ان نبحث ونتحقق من الركائز في دراساتنا الاستقصائية.
- البحوث العلمية تنطلق من اختبار tests الفرضيات التي يجب أن تكون محددة وواضحة.
- البحوث العلمية لا يجب أن تكون وصفية فقط بل تنبؤيةpredictive بفضل التفسير الذي تقدمه[41].

ويتضمن تطبيق المنهج المقارن مجموعة من الخطوات والاشكالات التي تعرقله وهي كما يلي:

---

[40]- Gerardo L. Munck,Ibid, p 17

[41]- Detlef Jahn, **What is Comparative Politics? Standpoints and Debates in Germany and The United States**, https://www.researchgate.net/publication/225795231, April 2010,p4

أ- خطوات المنهج المقارن:

وهي اجمالا خمسة خطوات رئيسية؛ تحديد المشكلة/صياغة الفروض وتحديد المتغيرات/تحديد المفاهيم/جمع البيانات/الشرح والتفسير :

- **تحديد المشكلة الخاضعة للمقارنة:**

على الباحث صياغة مشكلته بطريقة واضحة ودقيقة؛ ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر المراحل، والمشكلة قد تكون (بحث في العناصر المتحكمة في صنع القرار في دولتين/خلفية اللااستقرار مثلا..)،أهم شيئ أن المشكلة البحثية ترتبط أساسا بوحدة التحليل التي يأخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة،والوحدة قد تكون (الدولة/الحزب/السلوك الانتخابي..)وما يواجهه الباحث هنا هو صعوبة التجرد من الذاتية، فالباحثون في السياسة المقارنة ليسوا شيئا غير البشر، بل لهم انتماءاتهم وولاءاتهم وقد يكون اختيارهم للمشكلة البحثية ناتج عن ارتباطات قومية،أو لارتباطات سياسية؛ ولتجاوز هذا الاشكال هناك من يقول انه يجب تحديد اشكالية البحث واختيار عنوانه، بناء على أسس علمية ودراسة استطلاعية،وليس بناء على مصلحة أو زيارة عابرة.

- **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات**

إذا ماتم الاتفاق على المشكلة البحثية وعنوان البحث، والدول التي سيتم فيها ، ستثور اشكالية اختيار الوحدات الداخلية التي سوف تجري بينها المقارنة، بحيث أن النمط الغالب للأبحاث المقارنة ليست مقارنة الدول بكاملها، ولكن اختيار وحدات لإجراء المقارنة، ومن ثم يثور **التساؤل**:على أي أساس يتم اختيار هذه الوحدات؟ وما مدى قابليتها للمقارنة بصورة تمكن كل وحدة من أن تكون معبرة عن ذلك المجتمع؟ وكيف يمكن تحقيق التناسب بين الوحدات؟ اذ هناك من يرى بأن اخطر ما يواجهه البحث المقارن عبر الدولي هو مدى قابلية الوحدات محل الدراسة للمقارنة؟ فالقرية مثلا في الهند ليست نفسها في الولايات المتحدة الامريكية. أو مصر[42].

- **تحديد المفاهيم والتعريفات الاجرائية**

التي نعبر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة، وهذه الخطوة تعد أساسية للباحث لا غنى عنها؛ فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة[43].والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتها النظرية كما يقول "هولت"،فالمُهم هو ما اذا كانت مفاهيم مجردة مثل:"الوظائف"/الطلبات"/الموارد" تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية.

- **جمع البيانات:**

تعد البيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمت صياغتها فهي الوسيلة التي توضح خصائص الوحدة التي نسعى الى مقارنتها. وتأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة (الملاحظة/الاستبيان/المقابلة/الملاحظة بالمشاركة)؛ وموضوع المقارنة هو من يحدد الوسيلة، وقد يستدعي مجموعة من الوسائل، فقط على الباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع عنه البيانات

---

[42] _ نصر محمد عارف،ابستمولوجيا السياسة المقارنة ،مرجع سابق، ص ص 131-132

[43] _طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 121

الخاصة بالمقارنة، لهذا عادة ما تكون معرفة (اللغة/الثقافة/التاريخ/الرموز..) معايير ضرورية لصياغة المداخل النظرية المناسبة[44].

وبصفة عامة فحقل السياسة المقارنة لم تنقصه ابدا الافكار والمداخل النظرية، ولم تنقصه ايضا الوقائع والحقائق، ولكن الوقائع والحقائق ليست بياناتData؛ البيانات هي وقائع وحقائق وثيقة الصلة بموضوع البحث، وهنا تبرز اهمية الاطار النظري كمعيار للاختيار والأهمية Criterion of Relevance حيث يحدد من خلال مفاهيمه الاساسية أنواع الادلة التي يمكن استخدامها كبيانات للتحليل ودراسة المشكلة المطروحة

- **الشرح والتفسير:**

يقصد بالتفسير تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة وهو يهدف الى الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالتها؛ ويرجع سبب لجوء الباحث للتفسير لنقص المعلومات وندرتها أحيانا فيما تعلق ببعض المجتمعات، ولهذا يبتكر البحث نوع من أنماط بنائية أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا كي يعمل على تعميمها[45]. رغم أنه قد يقع في خاصية التعميم غير الدقيق الذي لا يراعي سياقات تشكل الظواهر.

الخلاصة هنا؛ يجب التأكيد على تشابك المراحل السابقة، فاختيار المشكلة هو من سيحدد في النهاية الاستراتيجية الممكنة والأطر النظرية المناسبة لجمع البيانات، والتحليل لن يتم الا بعد الحصول على البيانات، ونوعية البيانات هي من يحدد طبيعة النتائج التي يتم استخلاصها من التحليل،وأخيرا فان هذه النتائج ذاتها ستقود الى صياغة مشاكل وقضايا جديدة للبحث والتحليل المقارن على حد تعبير بشير المغيربي.

ب-إشكالات التحليل المقارن:

يرى "فيريل هايدي" أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للاشكالات التي تطرحها الدراسات المقارنة؛ لعل اهم هذه الصعوبات:

1- **مشكلة قلة عدد الحالات وكثرة المتغيرات:**حدد ليجفارت المشكلة الاساسية التي تواجه المنهج المقارن في وجود عدد كبير من المتغيرات و عدد قليل من الحالات،أما المشكلة الأولى فهي تواجه في الحقيقة كل أبحاث العلوم الاجتماعية مهما اختلف المنهج،أما الثانية فهي تخص التحليل السياسي المقارن للنظم السياسية؛ لهذا يقترح ليجفارت (4)أربعة حلول لمواجهتها:زيادة عدد الحالات بقدر الامكان/دمج المتغيرات المتشابهة/تركيز التحليل على الحالات القابلة للمقارنة/تركيز التحليل المقارن على المتغيرات الرئيسية.

2- **مشكلة ثبات وحياد المتغيرات الاخرى:**العلوم الطبيعية تعطي امكانية عالية للباحث لعزل متغيرين أو أكثر،أما العلوم الاجتماعية التي تركز على السلوك الانساني من الصعب عزل (المؤسسات السياسية عن البيئة الثقافية/الاجتماعية التي تعمل في اطارها وكذا حياة الباحث)

---

[44]_محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)، ص 80

[45]_محمد شلبي،نفس المرجع السابق،ص 80

3- **مشكلة المقارنة بين بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة:** من قبيل مشاكل التكافؤ اللغوي/والوظيفي للمفاهيم المستعملة في عملية المقارنة، فمن خلال المنهج المقارن ينتقل الباحث من الخاص الى العام ومن العام الى الاكثر عمومية في محاولة للصول الى الخصائص العامة للمجتمعات الانسانية[46].

4- **مشكلات تتعلق بتنميط النظم السياسية:** سواء عن طريق اساءة التصنيف،وايجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي،أو اساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف أو الاكثار من الأنماط بدرجة تجعل الفارق بينها غير ملحوظ،أو توسيع المفاهيم لدرجة تفقدها التحديد.

5- **أشكال الحكم تتغير؛** على هذا يجب على كل قائم بالتصنيف والمقارنة أن يقيم تصنيفه ومقارنته على أساس مرن غير صارم يأخذ في اعتباره التغيرات التي تحدث[47].

لقد طرحت العديد من الاستراتيجيات لتجاوز المعضلات السابقة، خاصة معضلة القابلية للمقارنة_حيث بناء عليها تحدد الوحدات القابلة للمقارنة؛ من هذه الاستراتيجيات ما طرحه غابريال ألموند وأطلق عليه اسم "الاقتراب الاقليميRegional Approach الذي يقوم على اجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة (عرف فيما بعد بدراسة المناطق)، كما قدم تون وبريزورسكي استراتيجيتين أو نموذجين للمقارنة:

1- **نموذج الاكثر تشابهاMost Similar:** يتم فيه التركيز على النظم الاكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة،فيقلل بذلك الى حد كبير المتغيرات محل البحث ويعدها هذا النموذج متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في الابنية وأنماط السلوك (يعد هذا النموذج الاكثر استخداما في البحث المقارن.

2- **نموذج النظم الاكثر اختلافا وتعارضاMost Different:** ويعتمد على وحدات ومواقف تمثل أقصى درجة التعارض، على الخصوص في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية، أي تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية (سلوك الافراد/الجماعات/المجتمعات المحلية/الطبقات)[48].

وعلى هذا الأساس يستخدم أسلوب**"الحالات الاكثر تشابها"** عندما تكون مشكلة البحث هي تحديد أوجه الاختلاف بين وحدات المقارنة بحيث أن اختيار وحدات التحليل تمتاز بالتشابه في عدد من المتغيرات الرئيسية يجعل من السهل تحديد هذه المتغيرات التي تختلف فيها؛ مثال: عند دراسة أسباب الانقلابات العسكرية فان دول أمريكا اللاتينية يمكن دراستها لأنها تشترك (في الميراث التاريخي للاستعمار الاسباني /البرتغالي/التراث اللغوي/البنى الاقتصادية/الجوار الجغرافي/الثقافة السياسية المتقاربة والتغلغل الاقتصادي والثقافي الامريكي...)؛ أما أسلوب **"الحالات الاكثر اختلافا"** فهو مناسب للمشاكل البحثية التي تسعى الى تحديد أوجه الشبه بين وحدات التحليل

---

[46]_ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص ص 122-130

[47]_ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص122

[48]_ محمد شلبي،نفس المرجع السابق،ص 80

والمقارنة والتعليل، بمعنى انه على الرغم من وجود اختلافات رئيسية بين وحدات المقارنة (التباعد الجغرافي/التفاوت الاقتصادي...)اذا أمكن ملاحظة تشابه في العلاقات بين العوامل والمتغيرات المفترضة في الدراسة فان ذلك سيتم تفسيره من خلال المتغيرات والعوامل المتشابهة بين هذه النظم والمجتمعات، مثل: تدخل العسكر في الحياة السياسية في مناطق جغرافية وثقافية متباينة، النزعة الانفصالية للأقليات بين كيبيك (كندا) والاكراد (تركيا) و سكان جنوب السودان..الخ[49].

المحور الخامس: ابستمولوجية السياسة المقارنة

خلص ريتشاردسون وهولت في دراستهما عن النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة الى انه لا توجد نظرية في السياسة المقارنة تستطيع ان تحقق الشروط التي وضعها توماس كوهن لمفهوم النموذج المعرفي.

نحاول ان نركز على الانساق المعرفية الموجودة في الحقل من حيث كفائتها الابستمولوجية التعلقة بقدرتها على:

_ الانفتاح على كل الظواهر المختلفة في سياقات اجتماعية وثقافية متنوعة

_ بالشكل الذي يجعلنا اقرب الى الحقيقة وليس اصطناعها او فرضها بانساق معرفية مغلقة

_ دراسة الانساق المعرفية في الحقل يعد مدخل لكشف التحيز الموجود (هل هناك نظريات متمركزة على الذات) تقيس الاخر انطلاقا من الذات وتصدر احكام لا تراعي خصوصية الاخر

[49] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص ص 135-136

وهنا يمكن الاشارة الى ثلاثة انواع من الأنساق المعرفية:

_ **النسق المعرفي الفتوح**:

_ ارتباطه بالواقع اكثر من النظري والفلسفي تكون رغبة الباحث فيه تفسير الظاهرة اكثر من رغبته في انطباق نظرية مستخدمة

_ هذا النسق يحمل مجموعة من القيم (تجرد من المصلحة، العالمية،الامانة،العدل،التواضع والشط)

_ انفتاح النظرية يمكن في قدرتها على استيعاب جميع حالات حل الدراسة دون تحيز لتجربة او حاولة فرضها بقوة او اصدار احكام بقوة او احكام معيارية والنظر الى النزام السياسي كخصوصيات.

_ النسق المغلق:

هو النسق السائد في حقل السياسة المقارنة ويتشكل معظم المسلمات الكبرى للحقل بداية من تقسيم البشرية الى ثلاثة عوامل انطلاقا من التجربة الغربية:

_ عالم أول (عالم صناعي) حديث وديمقراطي يتواجد باوروبا والولايات المتحدة واليابان واستراليا

_ عالم ثاني (الشيوعي) شرق اوروبا وامتداده في اسيا

_ عالم ثالث (جنوب الكرة الارضية) قامت فيه انظمة سياسية متخلفة سياسيا وايديولوجيا وتعاني من ازمة الشرعية وانغلاق سياسي واقتصادي.

يقسم هذا النسق العالم بشكل صارم كمحاولة لفرض حتمية تاريخية غير مبررة وغير قائمة على معايير موضوعية ثابتة (الترويج للنموذج الغربي) ع (التحيز العرقي) وهذا عن طريق:

_ اختيار نماذج عن كل عالم ودراستها من زاوية معينة (نقاط القوة بالنسبة للعالم المتقدم) ونقاط الضعف بالنسبة للعالم المتخلف.

_ دراسة السياسية منفردة في مجال تصنيف النظم عبر ثلاثة استراتيجيات:

_ وضع الانظمة على متصل تاريخي واحد مرتبط بالخبرة الاوروبية

_ تقسيم النظم السياسية الى صندوقين غربي وغير غربي،دستوري شمولي،زراعي صناعي،تقليدي حديث..

_ تقسيم النظم السياسية الى انماط وفق معايير متعددة مثل (النظم الديمقراطية_اوليجارشية_ارستقراطية) (ملكية كغلقة_ دستورية)

_ النسق المختلط:

يبدا باطروحات منفتحة على مختلف انماط العالم ويرفض الانغلاق على التجربة الاوروبية وفرضها كنسق عالي يستوعب مجمل التجارب.

من نماذجه ما قدمه بلوندال عن طريق طرح ثلاثة اسئلة تشكل محور الظاهرة السياسية:

_ من يتخذ القرار؟ نظم ديمقراطية_ملكية_اوليجارشية

كيف يتم اتخاذ القرار؟ لبيرالية سلطوية

_ماهو موضوع القرار واهدافه؟ راديكالية ومحافظة

المحور السادس:المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

سيهتم هذا المحور بالمداخل النظرية التي تعبر عن الأطر المعرفية والمدارس الفكرية السائدة في حقل السياسة المقارنة؛ بداية بالتطرق الى أهم الاقترابات التي ظهرت في الحقبة التقليدية ألا وهي (القانوني/المؤسسي/النخبة)، مرورا بالمرحلة السلوكية النظامية مع كل من (الاقتراب النسقي/الوظيفي/الاتصالي)، وصولا الى مرحلة ما بعد السلوكية(الاقتصاد السياسي/التبعية/علاقة الدولة بالمجتمع).

في البداية طبعا قبل أن نلج للتفصيل في هذه المداخل الرئيسية التي ذكرناها سابقا، يجب أن نؤكد على تعريف (الاقتراب أو المدخل) الذي سنستعمله هنا؛ على أنه" اطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية،كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الامر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي نثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها؛ والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية_بعد اكتشافها وتحديدها_ بقصد تفسيرها، وهذا بالاستناد الى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا"، فقط تجدر الاشارة الى وجود اقترابات عامة مثل: السلوكي/الوظيفي..، واقترابات خاصة من قبيل:القانوني/المكانة/صناعة القرار...الخ[50].اذن يمكن القول أن المدخل أو الاقتراب ماهو الا المنظار المعرفي الذي يختاره الباحث حسب نوع الظاهرة التي يريد أن يدرسها، وقد يحتاج لاقتراب واحد وربما مجموعة من الاقترابات اذا كانت الظاهرة مركبة ومعقدة؛ هذه الاقترابات ياتي تفصيلها كما هو مبين في الشكل أدناه :

[50]_محمد شلبي،مرجع سابق، ص 116.

الأصول الفكرية والابتستمولوجية للمداخل النظرية في السياسة المقارنة

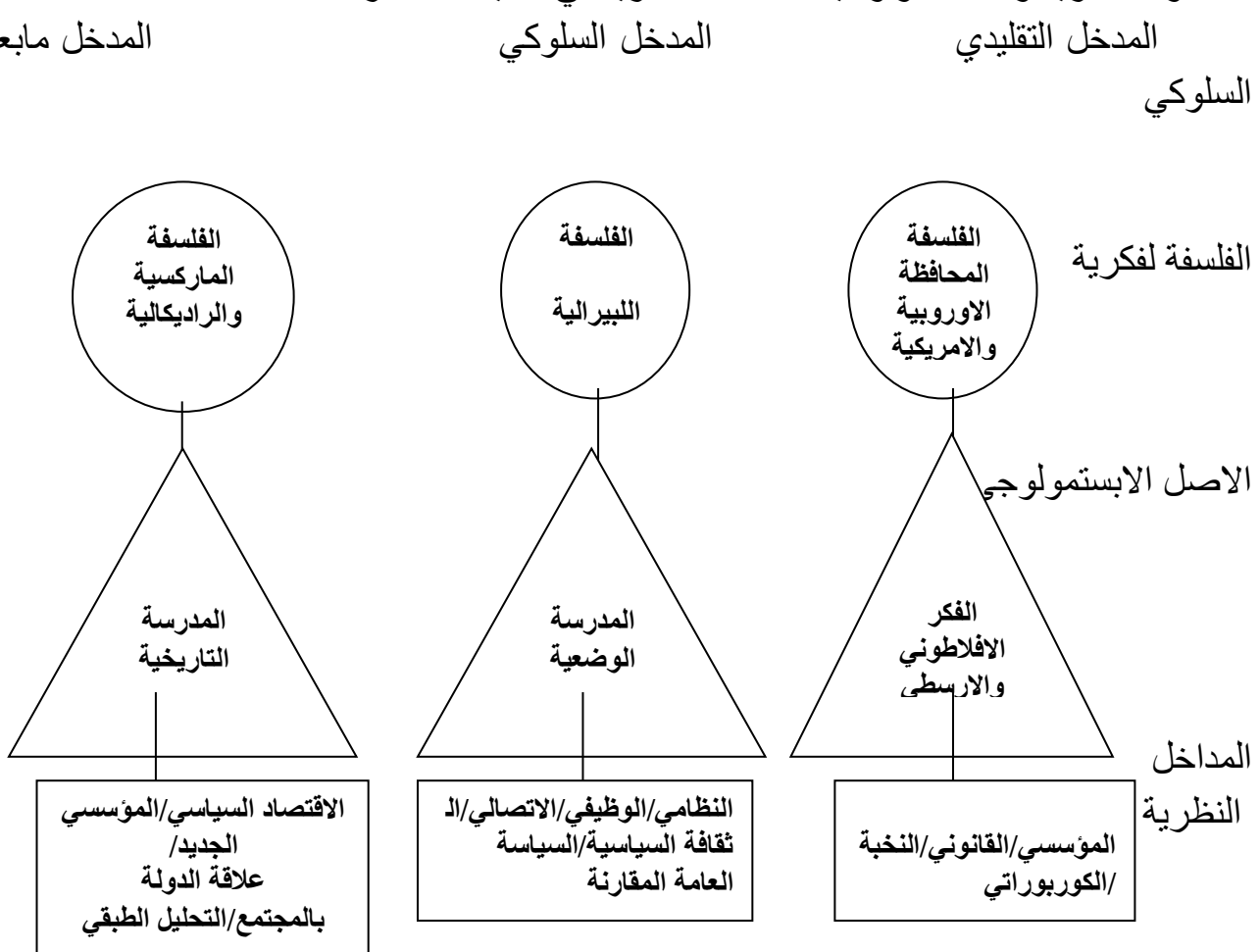

المصدر: محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)،ص 81.

أولا-المدخل التقليدي

تعرف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة التي سبقت المرحلة السلوكية، وفي هذه المرحلة بدأ علم السياسة يستقل عن الفلسفة والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع.

على الرغم من ان علم السياسة تطور في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 كحقل متميز في العلوم الاجتماعية، الا أن السياسة المقارنة كانت الفرع الأصغر داخل علم السياسة، وهذا يعود أساسا الى التجربة الأمريكية، والاعتقاد آنذاك بأن الولايات المتحدة الأمريكية أرقى من الدول الاروبية ودول العالم، وأن هناك القليل جدا من الذي يمكن أن يتعلمه الأمريكيون من الاخرين،لذلك كان حقل المقارنة يركز على أروبا وكان معظم باحثي علم السياسة في أروبا قبل الحرب العالم الأولى من المهاجرين ذوي التكوين القانوني، لذلك كان من الطبيعي أن يكون الاقتراب القانوني والمؤسسي الاكثر استخداما، لأن ببساطة علم السياسة في أروبا في تلك المرحلة كان جزء من القانون، وحتى عندما نشر الباحثان كارل فريديريكkarl Friedrich ولوي نشتاينLoewenstein المتخصصان في حقل القانون دراسة بعنوان" القوى الاجتماعية والسياسية"اعتبرها الباحثون الأوربيون دراسة في علم الاجتماع أكثر منها في السياسة؛ و عندما ترجمت في الولايات المتحدة نظر اليها على أنها قانونية أكثر منها سياسية. [51]

هذه المرحلة التي شهدت ظهور مدارس فكرية في علم السياسة؛ لعل اهمها:

- المدرسة المثالية الرشيدة (قائمة على فكرة: حتمية انتشار الديمقراطية/التجانس بين مصالح الشعوب..) انتهت بصدمة الحرب العالمية الاولى التي أثبتت فشلها.
- المدرسة الوضعية المادية (جاءت نتيجة فشل الافكار السابقة،فلا الديمقراطية نجحت ولا الامن الجماعي انتشر مع بروز الفاشية ..لهذا انطلقت من أفكار اخرى قائمة على الشك في القدرة على الحصول على تعميمات استقرائية،فحالولت ان تضفي العلمية على علم السياسة.

في ظل هاتين المدرستين ظهر الاقتراب القانوني والمؤسسي في حقل السياسة المقارنة؛

1-الاقتراب القانوني:

يركز هذا المدخل في دراسته للأحداث،والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية؛أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة؛ وبصيغة اخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أولا، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك، كما تهتم بالافعال والجزاءات.

هذا الاقتراب يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط يستخدمها لاحقا للتثبت من شرعية الفعل أو عدمه، وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال استعماله لمفاهيم كالحقوق والصلاحيات،التطابق/الخرق/الانتهاك/الازام/المسؤولية..الخ[52].

ويقوم هذا الاقتراب على على مجموعة من المبادئ أهمها:

- مبدأ الفصل بين السلطات (جون لوك قسمها الى :تنفيذية/تشريعية/فدرالية، ومونتيسكيو الى:تنفيذية/تشريعية/قضائية.)،رغم انتقاد هذا المبدا فيما بعد بسبب وجود سلطات اخرى (بيروقراطية/الاعلام/جماعات المصالح..).
- مبدأ الفدرالية (التقسيم العمودي للسلطة).

[51] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص ص 200-201

[52] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 117.

- مبدأ حكم القانون ودولة القانون (للحد من التعسف).
- مبدأ فصل الدين عن الدولة (حماية الحريات العامة).
- مبدأ الديمقراطية والمجتمع المدني (لتقييد السلطات وحماية مصالح العامة).
- مبدأ رقابة المدنيين على العسكريين (للحفاظ على الطابع المدني للسلطة).[53]

كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الالية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها مايلي:

- الهيكل التنظيمي الرسمي هو الاطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الادارية.
- التنظيم الرسمي لا بد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الاجهزة الادارية.
- اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الادارية العليا ولا بد أن تتم وفق التسلسل الاداري داخل وحدات الجهاز الاداري .
- انفراد السلطة والاجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة واصدارها وتطويرها وتعديلها[54].

كما يفترض وجود في دولة القانون حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة أثانية، وبذلك ثمة ضمانة لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع.

2-المدخل المؤسسي

يعرف هنتغتون المؤسسات على أنها:"أنماط من السلوك الثابت والمتواتر بين الافراد؛ والمأسسة هي العلمية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية.ففي دراسة قام بها صامويل هنتغتون Samuel Phillips Huntington استنتج بأن النظم السياسية تختلف فيما بينها في امتلاك مؤسسات فعالة متعددة الأبنية والوظائف؛ وأن هناك امكانية لمقارنة الأنظمة السياسية وفقا للمعايير الاربعة المعروفة،هذه العملية يسميها بعملية المأسسة Institutionalization الذي أضاف لها فيما بعد عنصر "الإستمرارية"، وقد حدد معايير نجاحها(الأربعة):

- مرونة المؤسسة Adaptability :وقدرتها على التكيف وتقاس بمدى إستمرارية المؤسسة عبر الأجيال .
- إستقلالية التنظيم Autonomy : بمعنى استقلال التنظيم المعني عن القوى المجتمعية، بحيث لا يصبح أداة في يد جماعة أو أسرة أو طبقة معينة.
- التماسك والإندماج Coherence : وجود حد أدنى من الوفاق أو الاتفاق العام بين العناصر النشطة في النظام على تلك الأطر.
- التعقيد Complexity بمعنى تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها هيراركيا ووظيفيا[55].

---

[53] _ عبد العالي عبد القدر،مرجع سابق، ص 20

[54] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص ص 149-150

[55]- _ أماني صالح،مرجع سابق، ص 456

ويقصد بالتوجه المؤسسي (كاقتراب) مجمل النظريات التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقل يؤثر على:

- تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية.
- تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.
- تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

فمن جهة المؤسسيين الجدد فان الصراع السياسي داخل الانظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل الى التأسيس وبالتالي فالبناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي الى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية؛وأن العملية السياسية هي افراز للمؤسسات
فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يشكل البيئة ويؤثر فيها_وذلك على الاقل- بمقدار ما تتشكل المؤسسة بأثار البيئة،والمؤسسة لها دور رئيسي في عملية ادارة التحديث الذي يمكن أن تؤديه أو تعجز عن ذلك؛ وهي تنقسم المؤسسية الحديثة الى :[56].

- المدرسة التاريخية (تركيز على مخرجات المؤسسات والسياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الاحداث،
- مؤسسية الخيار العقلاني (هدفهم الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي وبناء أطر نظرية للتنبؤ به ايضا)
- المؤسسية السوسيولوجية(ان سبب نشأة المؤسسات كان كاستجابة لنمط واسع من القيم المتداولة، ولتعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة)

3_ إقتراب النخبة:Elite Approach

تعتبر دراسة النخب في الواقع دراسة لعلاقات القوى والسلطة والسيطرة والنفوذ،وهي تستهدف بالأخص تحديد طبيعة نظام الحكم، ويمكن اعتبار دراسة بنية النخبة احدى الوسائل التي تتيح لنا فهم طبيعة النظام السياسي، الذي يعكس بالضرورة النظام الاجتماعي الكلي.في نهاية القرن التاسع عشر تأصل نقد جذري للديمقراطية اللبيرالية في دولتين هما ألمانيا وايطاليا، حيث أكد المنظرون تركيز السلطة في الأنظمة اللبيرالية في يد فئة قليلة ألا وهي النخبة كما تأصل لديهم رفض قطعي للادعاءات الماركسية ومعتقداتها بشأن الثورة الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة.
وقد عاش الرواد الثلاث الأوائل لنظرية النخبة في ايطاليا، حيث ولد جيتانو موسكا Gaetano Mosca وولفريدو باريتو Vilfedo Pareto وانتقل اليها روبرت ميشلز Robert Michels من ألمانيا؛ وقد عرف هذا البلد في تلك المرحلة ديمقراطية ناقصة كان من أهم مظاهرها؛ انتشار الفساد والمحسوبية وهيمنة كبار رجال الصناعة والفلاحة، وعليه انتقد هؤولاء التفاوت اللبيرالي السائد آنذاك بشأن تحقيق نظام ديمقراطي تمثيلي يحقق مزيدا من المساواة، واعتبروا ذلك ضربا من ضروب الخيال الإيديولوجي، ذلك أن الحكم سيضل دائما تحت رحمة الاقلية ،وأن الديمقراطية تعد زيفا يخفي صعود نخبة جديدة من الرأسماليين الصناعين الا وهم البرجوازيون[57].

---

[56]_ عبد العالي عبد القادر،مرجع سابق، ص ص 23-24
[57]_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، **نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية**:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013)، ص ص 99-100.

لقد تعايش اقتراب النخبة مع الاقترابين المؤسسي والقانوني منذ أواخر القرن الماضي الى بداية المرحلة السلوكية بل يعتبر بمثابة النموذج المعرفي المضاد للأسس النظرية التي سادت المرحلة التقليدية،باعتباره يركز على القواعد المؤسسية والرسمية والذي دفع بدوره الى ظهور اقتراب الجماعة (الذي ينفي هيمنة نخبة أو جماعة معينة،ويعتبر ان جميع الجماعات لها تاثير.

هذا وتقوم نظرية النخبة (الطبقة السياسية/الاوليجارشية)على مجموعة من المسلمات هي: [58]

- على أن كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة (الثروة/القوة/الهيبة/المكانة)، وهي قيم تختلف من مجتمع لأخر واختلاف توزيعها يصنع تصنيف تراتبي في المجتمع.
- أن كل النظم السياسية تنقسم الى شريحتين (من يحكم والمحكومون)؛ الشريحة الأولى هي النخبة، وهي الاكثر أهمية في النظام السياسي لأنها تملك القوة السياسية، ومن خلال تشريح هذه النخبة يمكن فهم النظام السياسي.
- في كل مجتمع هناك مجموعة من النخب وليس نخبة واحدة، فكما يرى ريمون ارون "أن وجود نخبة موحدة يعني نهاية الحرية ووجود نخب متعددة مشتتة يعني نهابة الدولة.

وقد انقسم هذا الاقتراب بدوره الى أربع اتجاهات رئيسية لدراسة النخبة؛الأولى، هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا Mosca وتلميذه روبرت ميشلزMichels ، والثاني هو الاتجاه السيكولوجي تمثله كتابات باريتو pareto، والثالث هو الاتجاه الاقتصادي يمثله بيرنهام Burnham،أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه النظامي ويمثله س.رايت ميلزMills.

ومع ما في التفرقة من تعسف الا أنها قد تنطوي على بعض الفوائد خاصة اذا ماكان هدفنا هو القاء الضوء على وجهات النظر المختلفة حول الصفوة[59]

ضمن هذا السياق يشير موسكا Mosca الى أن جميع المجتمعات تظهر فيها طبقتان من الناس تلك الطبقة التي تحكم والطبقة التي تحُكم،فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد، وتشكل وتحتكر كل وظائف القوة وتستمتع بالمزايا التي تجلبها القوة، بينما الطبقة الثانية وهي الاكثر عددا فتخضع للحكم والسيطرة من قبل الطبقة الأولى،بأسلوب أكثر أو أقل قانونية وبقدر يقل أو يكثر من العنف، وهي تمد الطبقة الاولى ظاهريا على الاقل بالوسائل المادية والحيوية لبقاء النظام السياسي.

أما الصفوة عند باريتو pareto فهي ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحو في كل مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا الى مرتبة أعلى في الهرم، يسميها باريتو "الصفوة" الحاكمة التي يفرزها المجتمع كنتيجة حتمية لعدم قدرة الناس حكمهم أنفسهم بأنفسهم ديمقراطيا،بالتالي لا بد من وجود طبقة تسود[60].

بينما اعتبر ميشلز في كتابه "الاحزاب السياسية" أن جميع الاحزاب بما فيها التي تدعي اعتناقها الديمقراطية تكون اوليغارشية في تنظيمها الداخلي،وتعرف سيطرة نخبة قيادية صغيرة،فدراسته للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني الذي كان حزبا كبيرا وقويا،دراسة منهجية تجريبية قادته الى جملة من الخلاصات أهمها؛

---

[58] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 224.

[59] - بوتومور، **الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري**(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1988)، ص 7.

[60] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 218

- أن هذا الحزب الذي يدعي خدمة الطبقة العاملة وتمثيل الناخبين العاديين كان في الحقيقة يخدم مصالح زعماءه.
- وان ما يعرفه الحزب ينطبق على جميع المنظمات الجماهيرية بما فيها الدولة،التي تخضع لحكم القلة وللقانون الحديد للأوليغارشيةIron Law of oligarcgy، ومفاده أن القائد الذي يحصل على السلطة السياسية ويعتاد على ممارستها يصعب عليه التخلي عنها،فيستخدم بذلك السلطة للاستمرار فيها.

لهذا اعتبر ميشلز في خلاصته ان اي ثورة ماركسية ستولد بشكل حتمي قلة حاكمة جديدة،قد ينتصر الاشتراكيون ولكن ليس الاشتراكية التي سوف تفنى في لحظة انتصار أتباعها.[61]

بعد انهزام الفاشية في الحرب العالمية الثانية،أصبحت نظرية النخبة يتيمة في أروبا، ويشكل انتقالها الى الولايات المتحدة الامريكية بعد هذه الحرب وتبني أفكارها من طرف عدد من المفكرين الأمريكيين محطة فاصلة بين نظرية النخبة الكلاسيكية ونظرية النخبة الراديكالية في أمريكا، حيث أصبحت أبحاثها أكثر تجريبية ومنهجية،كما أصبحت أكثر التصاقا باليسار المتطرف منذ الخمسينات من القرن الماضي؛ ومن لرواد الأوائل الممثلين لنظرية النخبة الحديثة نجد:جيمس بيرنهام Burnhamو س.رايت ميلزMills.

وبالرغم من النجاح الذي حققه اقتراب النخبة والانتشار الواسع الذي عرفته في علم الاجتماع وغزوها للعلوم السياسية وفروعه، الا أنها لم تسلم من الانتقادات يمكن الاشارة الى مايلي:[62]

- أن ادعاء رواد النخبة الكلاسيكية بشأن تطبيق أساليب العلوم الطبيعية لدراستها لم يظهر له تأثير كبير في دراساتهم وافكارهم وفشلوا في امكانية تطبيق هذه الاساليب.
- ان التشبث بحتمية حكم النخبة وتحول التنظيمات السياسية سواء اللبيرالية أو الاشتراكية الى هياكل تسيطر عليها قلة، من طرف رواد النظرية تعتبر فكرة أقرب الى الايديولوجيا منها الى العلمية ومبالغ فيها، بحيث تحولت الى فكرة اعتقادية نهائية لا تقبل النقاش.

ثانيا- المدخل السلوكي

يمكن القول أن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات، وفي ه\ا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي خاصة ،وعلمت على تكديس بيانات كبيرة،كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية واستخدام بدلا منها أدوات البحث الامبريقي (كالقياس/المقابلة/المؤشرات الكمية المختلفة).

وتم ادخال مفاهيم جديدة في هذه المرحلة الى حقل السياسة المقارنة، من مثل:النظام/القرار/السلوك/الحدود/البيئة..الخ، مع ضرورة الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى.

---

[61]-Michels Roberto**,Political parties,**New York,dover,1959,p 391.

[62]_ محمد الرضواني،مرجع سابق، ص128

لقد كانت اهم التطورات التي صاحبت الثورة السلوكية في علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية بروز فكرة النظام كأحد المفاهيم التي استندت عليها بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية التي سيطرت على علم السياسة وحقل السياسة المقارنة في هذه المرحلة .

يمكن القول أن استعارة مفهوم النظام في السياسة المقارنة قد اتخذ اتجاهين في هذه المرحلة؛

- أولا، يتجسد في بصورة أساسية في المدخل النظامي الذي طوره دافيد ايستون، والذي يسعى لبناء نظرية عامة وكبرى، بغية تفسير الظواهر السياسية والنظام السياسي يدخل هنا في هذا الاطار مدخل الاتصالي لكارل دويتش، هذا التوجه تأثر بالعلوم الطبيعية والسبرنطيقية.
- يتجسد في صورة أساسية في المدخل البنيوي-الوظيفي الذي يطوره غابريال ألموند،الذي يسعى لإيجاد نظريات وتفسيرات متوسطة المدى وقد تأثر بالبنيوية الوظيفية في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا.

1-الاقتراب النسقي (النظمي)Systemic Approach

يعتبر دافيد ايستون Easton من أول العلماء السياسيين الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية؛ ويعرف ايستون النظام على أنه:" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل..ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع، ومن ثم فان كل عم اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي ويمكن اعتباره فورا أحد العوامل البيئية المحيطة.[63] و يقترح ايستون فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة، فقسم بذلك البيئة السياسية الى جزئين (الداخلية والخارجية):

-الجزء الأول يسميه نظام المجتمع الداخلي Intrasocietal System، الذي يشكل قسم من المجتمع والذي يكون النظام السياسي جزء منه بالإضافة الى الاقتصاد والثقافة، البنية المجتمعية، الشخصيات (الرموز)، هذه الأنظمة تشكل وترسم شروط إشتغال النظام السياسي (طبيعة الثقافة و الاقتصاد...)، وكلها تمتلك تأثير في الحياة السياسية.

-الجزء الثاني يسميه المجتمع الخارجي The extrasocietal، يشمل كل الأنظمة خارج مجتمع معين، قد يشكل نظام فوقي الذي قد يكون النظام السياسي جزء منه (النظام الثقافي الدولي) [64].

الهدف الذي يريد ايستون الوصول اليه هو كما شارنا سابقا ايجاد نظرية امبريقية عامة للسياسة، وذلك عبر البحث ورصد العمليات الاساسية التي يستطيع النظام السياسي من خلالها – بغض النظر عن طبيعته- ان يحافظ على استمراريته كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار

[63] _ محمد بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 147.

[64]-John.T.Ishiyama,Ibid, p 72

والتغير، هذا ويقوم تحليل نموذج ايستون على أربعة مفاهيم رئيسية هي: المدخلات/عملية التحويل/المخرجات/التغذية الاسترجاعية

- المدخلات:Inputs فكل نظام سياسي حسبه يحتوي على مطالب و تأييد من الشعب، المطالب التي تشتمل في الحاجات والاوليات التي يوجهها الافراد نحو النظام السياسي؛ التي قد تصل مرتبة الضغط ، قد تكون عامة أو خاصة ،مادية أو معنوية (مثلا: مطالب العمال لتحسين الاجور، وتقديم الحماية الاجتماعية للأقليات وضمان الحقوق الفردية)، بينما نجد مظاهر الدعم والتأييد تتجلى في دفع الضرائب، عرض المساعدة والمشاركة في الحياة العامة، وعبر مزج تفاعلهما فقط بامكاننا أن نعرف الى اي حد تؤثر البيئة على النظام السياسي[65]. فأي نظام سياسي يعتمد على ضمان استمرار حد أدنى من الولاء والمساندة،واذا نقص التأييد بات النظام في خطر.هذا التأييد الذي يمكن أن يكون عام كنتاج لعملية التنشئة التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة؛ ويمكن أن يكون خاص وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه.
- عملية التحويل:conversion Process يقصد به استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية،فالمطالب تمر بعملية تحويل طويلة داخل أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات[66].
- المخرجات:Outputs تمثل المخرجات عند ايستون استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي تأتيه من البيئة..وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة يقوم بها النظام السياسي؛ وهي مستقلة عن النتائج التي تنتج عنها(هذه الاستجابات طبعا تختلف من نظام لآخر؛ فهناك نظام يعدل من نفسه تلبية للمطالب التي يتلقاها،وهناك انظمة لا تستجيب فعليا وتقوم بدلا من ذلك بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود واثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي..وفي أسوء الحالات قد تلجأ الى استعمال القسر لضمان استمرارها دون رضوخ للمطالب. [67] كما هو موضح في الشكل أدناه:

تصور ايستون لأداء النظام السياسي

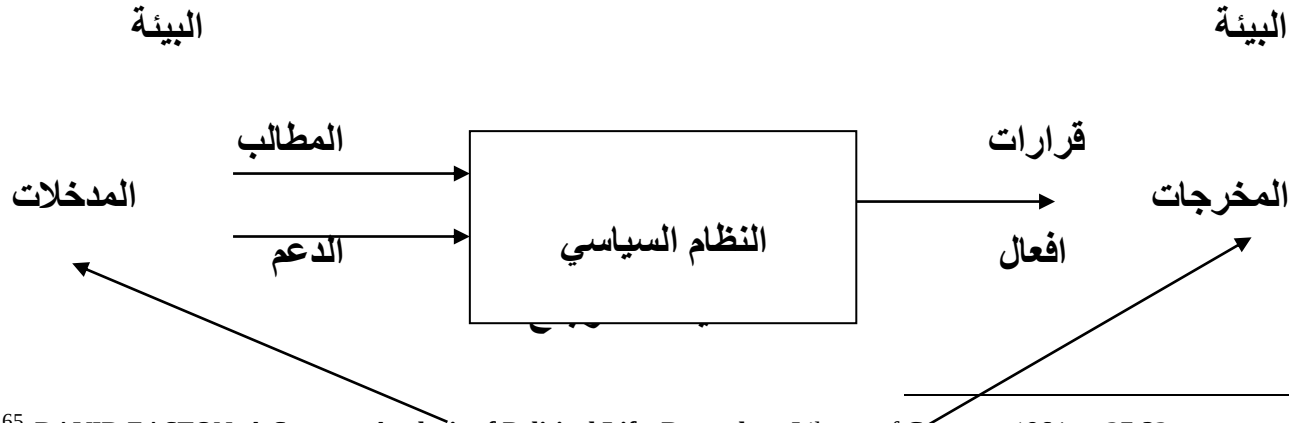

[65]-DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964, pp27-32

[66]_ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 85.

[67]_ محم زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 152.

البيئة التغذية العسكية البيئة

Source:DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964, p-32.

عموما يمكن القول أن اهتمام ايستون بالبحث عن "سر ديمومة" واستقرار النظام بغض النظر عن نوعه وأساليب حكمه، بل واغفال كل الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يفترض من النظام أن يحققها (أي كيفية توزيع القيم في المجتمع) يجعل من توجه ايستون (توجه محافظ)،فالاستقرار لا يجب أن يكون هو الهدف الوحيد الذي يسعى اليه النظام السياسي؛ بالمقابل يمكن اعتبار أيضا الفرضيات التي بنى ايستون عليها تحليله (فرضية التوازن بين المدخلات والمخرجات) ليست واقعية، بحكم أن لا يمكن تحديد مطالب معينية ان لم يقم بتوفيرها أي نظام سياسي ستكون نهايته الانهيار؛ فالعديد من الأنظمة بتعبير بريزورسكي استمرت رغم فقدانها لأي شرعية حقيقية عبر استخدام أساليب التخويف/تغييب البديل/استعمال القوة/توظيف الريع....الخ.

2- الاقتراب البنائي الوظيفي

تاريخ الوظيفيين يعود الى عهد أرسطو Aristote وبحثه عن الأسباب النهائية في الطبيعة أو الأفعال وعلاقتها بالنهايات، ليطورها مونتيسكيو Montesquieu في القرن 17 بفرنسا، بفضل عقيدة فصل السلطات التي بناها أساسا على مفهوم الوظائف وإنفصالها عن بعضها البعض، والذي من شأنه حسبه ضمان الاستقرار والأمن، هذه الأفكار التي ستظهر بعدها مع الأنثربولوجيين ثم السوسيولوجيين بشكل ضمني مع أعمال إميل دوركايم Emile Durkheim وبشكل صريح مع أعمال بارسونز Parsons، هذه الأفكار التي ستصبح مركزية في العلوم الاجتماعية (مقدمة غابريال ألموند Gabriel Almond في السياسة بالمناطق النامية) تطبيق لأفكار الوظيفية في الحياة السياسية[68].

للمدخل أو التحليل الوظيفي صلة وثيقة بالمدخل النسقي، من حيث كليهما ينظر الى الظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات والأنماط المرتبطة المتبادلة؛ يبقى الفارق ربما فقط في تحديد الاقتراب الوظيفي لشروط معينة يحسبها أنصارها ضرورية في سبيل استمرارية النظام، وبالتالي فهو الاكثر تخصصيا.

يطلق أصحاب هذا المدخل اسم وظائفFunctions على هذه الشروط التي يفترضون وجودها في كل نظام وعلى رأسهم غابريال ألموند، من هنا أطلق عليه اسم "المدخل الوظيفي"، ويتميز النظام السياسي عند ألموند بخصائص معينة: [69]

- الشمول: أي أن النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات، والتي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو امكانية استخدامه والنتائج

[68]- John.T.Ishiyama Ibid, p 75

[69]_ ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 60

والعلاقات التي تترتب عن ذلك(فالنظام السياسي يتكون بالاضافة الى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من الجماعات الطبقية/الاسرة/القبيلة..)

- الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أي من مكونات النظام يؤثر في مكوناته الاخرى، بمعنى أن العمليات السياسية مهما كانت فرعية قد تؤثر في الظواهر الفرعية .
- وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الاخرى، ويبدأ منها النظام السياسي،فمثلا لا تعتبر الشكاوي والتذمر في الاسواق والمقاهي مشكلة حقيقية الا اذا تحولت الى حركات وأعمال احتجاجية.

فالنظم السياسية حسب ألموند جميعها لها بنى سياسية مهما اختلفت؛ ولها وظائف متعددة تؤديها ، وانه لا يمكن الحديث عن ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل أو حداثية بالكامل..فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الاخرى.

وما يحسب لمفهوم "الوظيفة أو الدور" مقارنة بمفاهيم أخرى مثل:المؤسسات والتنظيمات..أنه شامل ومفتوح؛ فهو يمكن أن يحتوي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية،المؤسسات المنتخبة،جماعات المصالح..،فاستعمال المفاهيم السابقة قد يثير عدة التباسات وهذا ليس تعصبا للمفهوم ولكن على أساس التحقيق التجريبي،فمفهوم الوظيفة والدور يجعل الباحثين يواجهون المشكلات الحقيقية .[70]

وبناء على الخصائص السابقة انتقل ألموند الى تحديد الوظائف الأساسية والضرورية والتي يجب على النظام السياسي أن يقوم بها حتى يحافظ على حيويته وديمومته: [71]

أ- على مستوى المدخلات رصد أربعة وظائف هي:

***التنشئة السياسية والتوظيف** (نقل الثقافة السياسية من جيل الى جيل اخر،أما التوظيف فيعني اختيار وتدريب القيادة السياسيين)؛ وتساهم فيها عدة مؤسسات كالأسرة/المدرسة/دور العبادة/الاحزاب/الاعلام...الخ

***التجنيد السياسي:** وهو عملية اسناد الأدوار السياسية الى الأفراد واكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار؛ومن بين أدوات التجنيد:النقابات/البرلمان/البيروقراطية..الخ

التعبير عن المصالح: أي تهيئة الأدوات والقنوات والوسائل التي توفر الفرص أمام الجماهير للتعبير عن مطالبها؛ ذلك أن الجماعات المختلفةلو لم تجد قنوات شرعية للتعبير عن مطالبها فانها تعمد الى استخدام العنف، ما يترتب على هذا تهديد الاستقرار العام للنظام السياسي، ويتم التعبير بأساليب عديدة: من قبيل الاتصال الشخصي/التمثيل النخبوي/ووسائل الاعلام الجامهيري/المظاهارات والاضرابات..الخ.

***تجسيد المصالح**: يقصد به تجميع أو بلورة المطالب في صورة اقتراحات، تتولى الأحزاب السياسية عادة القيام بهذه الوظيفة؛ ولعل وجود أبنية متخصصة في تجميع المصالح يخفف من العبء الملقى على عاتق صانع القرار، ويزيد بالتالي من قدرة النظام السياسي على الاستجابة

---

[70]- Gabriel Almond,Ibid,p394

[71]- Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.Ibid**,1986,p 7.

***الاتصال السياسي**(الاتصال بين عناصر النظام أو بين النظام وبيئته)؛ ويقصد به توفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسي ليتسنى تأدية وظائف النظام المختلفة؛ هاته الوظيفة التي يمكن أن تؤدى من قبل أبنية عديدة كوسائل الاعلام/الاحزاب/جماعات المصالح وقادة الرأي..

ب- ثلاثة وظائف على مستوى المخرجات=

* تشريع القانون(تؤديه السلطة التشريعية)

*تنفيذ القانون(تؤديه السلطة التنفيذية)

القضاء بالقانون(تؤديه السلطة القضائية

ما يُلاحظ على هذه الوظائف السابقة انها غير متساوية بطبيعتها، حيث أن الاتصال السياسي يمثل الوسيلة التي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات والمخرجات. لقد قدم ألموند هذه الوظائف على أنها مجرد اقتراح مبدئي لمقارنة النظم السياسية، ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا التصور الذي قدمه ألموند تركز اغلبها حول عدم حركية هذا الاطار وعدم قدرته على استيعاب حالات التغير والتطور التي قد تصيب الانظمة السياسية؛ وفي مواجهته لهذه الانتقادات قام ألموند بتعديل هذه الوظائف وقدمها في شكل جديد مع كتابه: السياسة المقارنة /مدخل تنموي Comparative politics:A Developmental Approach؛ وقد فرق بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي: [72]

- **وظائف القدرة Capability Function**

وتشمل الوظائف التنظيمية Regulative والتوزيعيةDistributive والاستخراجية Extractive والاستجابية Responsive والرمزية Symbolic ؛ وهذه الوظائف تحدد مدى أداء النظام السياسي في البيئة التي يعيش فيها؛ فوظيفة التنظيم تعني السيطرة والتحكم في سلوك الأفراد والجماعات داخل النظام، ووظيفة التوزيع تعني تخصيص القيم في المجتمع، ووظيفة الاستخراج والجباية تعني استغلال الموارد البشرية والمادية في المجتمع،أما وظيفة الاستجابة فتشير الى العلاقة بين المدخلات والمخرجات،أي مدى استجابة النظام السياسي في شكل قرارات يتخذها،هذه الاستجابة التي قد تكون ايجابية أو سلبية.

- **وظائف التحويل conversion Function**

تشمل توضيح المصالح/تجميع المصالح/تشريع القانون/تنفيذ القانون/القضاء بالقانون والاتصالات السياسية..وهي كلها وظائف تخص النظام السياسي ذاته، تتضمن جانب المدخلات والمخرجات.

- **وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي** System Maintenance and Adaptation Function

حتى يحافظ النظام على بقاءه واستمرار أداء وظائفه،لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله أو خارجه،شأنه بذلك شأن جميع الانظمة الاجتماعية الاخرى؛ ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي، علما بأن التنشئة هي عملية يقوم بمقتضاها حصر الفرد أو اذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الايجابي والانسجام معها.

---

[72] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص ص 160-162

ان مشكلة ألموند تكمن في عدم تبريره لماذا وكيف اختار هذه الوظائف بالذات على أنها الوظائف الرئيسية التي تساعد على بقاء أي نظام؟.والملاحظ أيضا أن النموذج الوظيفي مشتق كله من النظم السياسية الغربية التي تمتاز بالتخصص البنيوي والتعدد الوظيفي وبالتالي يطرح اشكال تطبيق هذا النوع على مستوى حالا أخرى مختلفة أين تسود (لقبيلة/الاعيان/الزوايا...) والعملية السياسية فيها مشخصنة؛ والمشكلة الاعمق تواجهنا عندما نبحث عن تعريفات عملية واجرائية للمفاهيم الاساسية الخاصة بهذا المدخل (ديمومة/بقاء/استمرارية النظام السياسي..) فالى أي حد يمكن تحديد الوضع الصحي والطبيعي للنظام السياسي وقياس مدى قربه للانهيار أو الاستقرار؟.

3- الاقتراب الاتصالي

إعتبر هولت وريتشاردسون في دراستهما عن "النماذج المعرفية المتنافسة" في السياسة المقارنة النموذج الاتصالي جزءا من نظرية النظم، ذلك وان كان كارل دويتش Karl Deutshاستخدم مفاهيم مغايرة للمفاهيم التي استخدمها ايستون الا أنه عبر عن كامل مضمون نموذج النظمي لدى ايستون، من مدخلات وتحويل ومخرجات وتغذية عكسية، محاولا أن يتفادى قصور النموذج النظمي عبر صياغة ما سماه ب"ذاكرة النظام"؛أين جعل الصندوق الأسود عنصرا فعالا وليس أداة محايدة، فأعطاه امكانية أن يوجد مدخلات وأن يعدل ويكيف المدخلات الواردة اليه من البيئة، ومن ثم يعدل في ميكانيكية التحويل[73].

يستمد مدخل الاتصالات افكاره ومفاهيمه الاساسية من العلوم السبرنطاقية Cybernetics التي تهتم بدراسة الاتصالات والسيطرة في جميع المنظمات؛ وكنتيجة للتطورات التي شهدها حقل هندسة الاتصالات زاد اهتمام بعض العلماء بمحاولة تطبيقها على الظواهر الاجتماعية؛ولقد كان نوربرت واينر Norbert Wiener من أوائل العماء الذين استخدموا الأفكار السبرنطاقية في دراسة التنظيمات الاجتماعية، بينما أدخل كارل دويتشKarl Deutsh مدخل الاتصالات لأدبيات علم السياسة.

من خلال عملية الاتصالات،يرتبط النظام السياسي بالبيئة المحيطة، ويواجه مطالبها؛فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه، بما فيها هدف المحافظة على بقائه.[74]

في وصفه "كارل دويتش *Karl Deutsh"للعملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في التعامل مع الملعومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي يقول: أن سلوك وتفاعلات النظم السياسية يمكن تحليلها بشكل أفضل باستخدام مفهوم الاتصلات؛ ولتحقيق ذلك يجب توفر مكونات العملية الاتصالية:

---

[73] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 267

[74] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 164-165

*-**كارل وولفانج دويتش** Karl Wolfang Deutsch 1912-1992 استاذ النظم السياسية في جامعة هارفرد الامريكية، من أصل تشيكي، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام 1934 ومؤهل اخر في القانون من ألمانيا عام 1938،هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية عام 1939 وحصل على الدكتوراه عام 1951، كان عضوا بالوفد الامريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام 1945 لانشاء الامم المتحدة؛ من أهم مؤلفاته في مجال النظم كتاب: أعصاب الحكومةThe Government of Nerves

أ- المرسل: أو مصدر الرسالة الذي تنطلق منه الملعومات سواء كان فردا أو جماعة مؤسسة.

ب- الرسالة: التي تتضمن المعلومات ويمكن أن تصف مشكلة واقعة أو ظاهرة أو تأييد لموقف أو احتجاج على رأي أو سلوك.[75]

ج- القناة؛ هي الواسطة أو الوسيلة التي تنقل الرسالة الى الجهة المعنية(قد تكون هذه القناة لغة منطوقة/مكتوبة/عبر الصور/عبر وسائل الاعلام..وتختلف في نمط نقلها وتاثيرها.

د-المستقبل: هي الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

ه- التغذية الاسترجاعية: أولى دويتش أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل اعتبره جوهر العملية كلها[76].

كما هو موضح في الشكل الاتي:

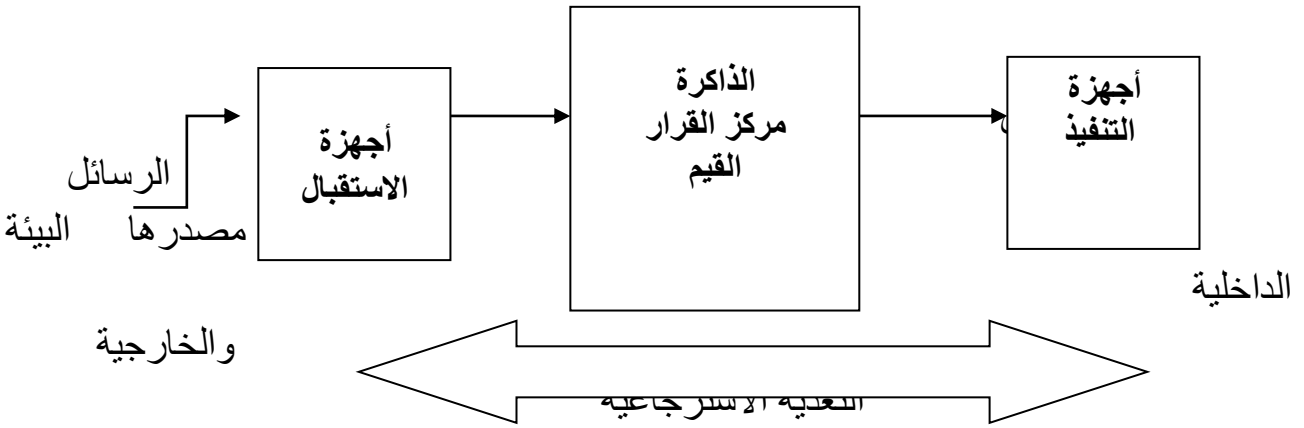

المصدر: محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)،ص 149

ويصف كارل دويتش كيف تجري العلمية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في تعامله مع المعلومات الصادر من محيطه الداخلي والخارجي عبر المراحل الاتية:

- فترة الابطاء:Lag فأول عملية تتمثل في استقبال كمية من المعلومات عبر القنوات المتخصصة في الاستقبال، وهناك قدرات محدودة أمام النظام السياسي في التعامل مع كمية وكثافة المعلومات؛ وهي تمثل عملية التكيف للنظام، فكل نظام سياسي له طاقة محدودة لاستقبال ومعالجة المعلومات، والامر مرتبط بعدد القنوات المستقبلة و دقة المعلومات الواردة وحجم التشويش؛ كلما كانت فترة الابطاء كبيرة كلما كان النظام أقل كفاءة، أي أن قدرته على مواجهة مطالب البيئة ضعيفة،والسرعة في الاستجابة من دون معلومات كافية قد يعطينا قرارات غير سليمة.
- الاستدعاء(التعلم): وهي العلمية الثانية في معالجة المعلومات، وتتمثل في معالجة المعلومات وتصفيتها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة، في أي موقف يقوم فيه النظام بالاستجابة لمطالب البيئة؛ يوجد نوعان من المعلومات ذات العلاقة وهي

[75] _ طاشمة بومدين،مرجع سابق، ص 179

[76] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 153

المعلومات الجديدة والمعلومات السابقة المخزونة في الذاكرة (فالنظام قد يتفاعل مع مشاكل متكررة). [77]

- التحويل: تحويل المعلومات الى استجابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات، تلعب سرعة الاستجابة دورا كبيرا في اصابة الهدف المتحرك، كلما كانت الفترة طويلة بين الحمل وصناعة القرار دل ذلك على أزمة النظام في التكيف مع بيئته.

التغذية العسكرية: ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة الى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي الملعومات التي يستقبلها النظام،وهي تمثل حملا جديدا عليه،الا أنه يمكن أن تكون مقياس للكسب الذي حققه النظام؛ وقد تكون هذه التغذية على أنواع:

- تغذية استرجاعية ايجابية/تغذية استرجاعية سلبية/ تغذية تستتبع تغيير الهدف الأصلي[78].

ان التركيز على الاتصالات يعطي ميزة للبحث السياسي بسبب انتشار السيطرة والتوجيه في كل المنظمات الاجتماعية، وبسبب امكانية وصف سلوك هذه المنظمات عن طريق مفاهيم وأفكار مدخل الاتصالات؛ الا أن مقدرة هذا الاقتراب على ايجاد تعميمات وتفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف أساسا على قدرته على تطوير وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات الى النظام السياسي.

ثالثا- المدخل المابعدسلوكي

لقد سيطر المنظور التحديثي ومدرسة التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينات ومعظم الستينيات، ومع أوائل السبعينيات بدأت تظهر الانتقادات تجاههما؛ لعل أهمها:

- الاطار الدولي للتنمية بالبلدان النامية الذي يتميز بالتبعية، يختلف تماما عن مراحل التنمية التي مر بها الغرب في أوائل القرن التاسع عشر (تمت بعيدا نسبيا عن تاثير العالم الخارجي).
- التحيز الايديولوجي Ideological Bias الذي ظهر جليا مع اقتراب النظم لايستون و الوظيفية لغابريال ألموند، بحيث ظهر في مقاربتهما نوع من التحيز للمقاربة اللبيرالية التعددية في الغرب، وطرح مهمة الحفاظ عليها ونشرها في بلدان اخرى في اطار المنظور التنموي المتحيز، الذي صور مثالية النظام السياسي الامريكي، وتجاهل ظواهر من قبيل: الصراع الطبقي/السوق الدولي/التبعية الدولية..ويقدم من جهة أخرى أنماط جامدة لبلدان العالم الثالث[79].

وسنحاول التطرف الى ثلاث مداخل أساسية ضمن هذه الفترة ؛ الاقتصاد السياسي/التبعية/علاقة الدولة بالمجتمع

1- إقتراب الاقتصاد السياسي

---

[77] _ عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق، ص 28

[78] _ محمد شلبي،مرجع سابق، ص 153.

[79] _ محمد نصر عارف،مرجع سابق، ص 300

لقد كان عدم اهتمام الأدبيات المبكرة للتنمية السياسية بالمتغيرات الاقتصادية هو أحد أهم الانتقادات التي وجهة الى هذه الادبيات؛ ويمكن ارجاع تجاهل تأثير دور المتغيرات الاقتصادية على التنمية السياسية الى :

- في الخمسينيات؛ ومع بداية تطور مفهوم التنمية السياسية، كانت الخطوط الفاصلة بين مختلف العلوم الاجتماعية أكثر وضوحا مما هو عليه الان، كان افتراض استقلالية المتغيرات السياسية هو التفكير المنتشر في حقل السياسة المقارنة، لهذا لم يكن هناك اعتقاد ضرورة استناد التحليل على الاقتصاد السياسي.
- الدراسات المبكرة حول التنمية والتحديث عموما قام بها علماء الاقتصاد؛ مثل روستو Rostow وهاجنHagen أو مفكرون في علم الاجتماع مثل ليبيست Lipset وليرنرLerner؛ وقد أعطو للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دور العوامل المستقلة في تحديد المتغيرات السياسية؛ لهذا جاء رد فعل علماء السياسية بمحاولة ابراز دور علم السياسة المستقل في الدراسات التنموية.
- منظور التنمية السياسية تم تطويره وصياغته جزئيا كبديل مواجهة اغراءات حلول الماركسيين (الماركسية اللينينية في الدول النامية)، لهذا تجنبت ادبيات التنمية السياسية تفسيرات مدخل الاقتصاد السياسي التي يمكن أن يخلط بينها وبين التفسيرات الماركسية بسهولة.[80]

يعد اقتراب الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ففي القرن 19 تناول ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد، على أساس أن الظواهر السياسي تتشكل بفعل الحقائق الاقتصادية؛ وتشهد الفترة الحالية لدراسات تسعى الى ربط مستوى النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، يقول ليبيستLipset ضمن هذا السياق في مقال له سنة 1959؛" كلما كان حال الامة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم"، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية أساس الديمقراطية السياسية، انطلاقا من مجموعة من الفرضيات هي:[81]

- ينجم عن النمو الاقتصادي تغير في القيم لدى السكان، اذ يصبح المواطنون نتيجة لانتشار التعليم أكثر تثمينا للديمقراطية وأكثر اعتدالا وعقلانية بخصوص السياسة والمعارضة السياسية.
- يهيئ النمو الاقتصادي الفرصة لمستوى أعلى من الدخل ومن الأمن الاقتصادي لجماهير السكان، وهو ما من شأنه أن يقلل من حدة الصراع الطبقي.
- يغير النمو الاقتصادي وجهات نظر من هم في عداد الطبقة الاقتصادية_الاجتماعية الاعلى ويشجعهم ليرو الطبقة الادنى أقل تهديدا وتستحق أكثر حقوقا سياسية ومشاركة في السلطة.
- لا تستطيع البنى السلطوية تحمل أو احتواء الضغوط الناجمة عن سيرورات النمو الاقتصادي؛فهذا النمو يتضمن تغييرا هاما في البنية الطبقية (نمو طبقة وسطى وبرجوازية

[80] _ محمد زاهي بشير المغيربي،مرجع سابق، ص 176-177

[81]- Graeme Gill,Ibid, p14-15

تجارية وصناعية/نشوء اتحادات مهنية خاصة بالطبقة العاملة/هجرة الفقراء من الريف نحو المدينة يعيد تشكيل البنية الطبقية في سياق عملية تفكك الروابط والقيم الريفية والاقطاعية القديمة المميزة للنظام القديم.

تعد اغلب العوامل التي ذكرناها في جوهرها عوامل ممكنة ومعجلة؛انها قد تفسر التأييد الشعبي والواسع للديمقراطية،لكنها لا تكشف الأسباب التي قد تدفع القوى السياسية للعمل من أجل استبدال حكم سلطوي باخر ديمقراطي،فهي مجرد تفسيرات ذات طابع سوسيولوجي_اقتصادي تقيم سياقات وأطرا للحدث السياسي دون أن تفسر السبب الذي يجعل قوى سياسية معينة تتصرف وتفعل على هذه الصورة أو تلك.

يرى كثيرون أن هذا الاقتراب ماهو الا رد فعل على الدراسات الأولى في التنمية السياسية_بداية الخمسينيات_ التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية، نظرا لغياب ما يسمى بالدراسات مابين الحقول في تلك المرحلة Interdisciplibary وحتى وان وجدت تكون أقل تقديرا، وكان استقلال المتغيرات السياسية عن المتغيرات الاقتصادية أمرا مؤكد بقوة،لأن ارتباطهما معا كان فكرة ماركسية؛ ولكن عموما وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم عملية التنمية الا أن السعي لايجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم؛فمنذ أن نشر أنتوني دوانز Anthony Doweny كتابه "نظرية اقتصادية للديمقراطية"، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية "الفعل الرشيد Theory of Rational Action "في تحليل السلوك السياسي والمؤسسات السياسية، وقد ساهمت في تطوير ماعرف "بالاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيدا لتطوير "نظرية الفعل الرشيد"،التي يمكن اعتبارها من أحسن الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي[82].

2- إقتراب المؤسسي الحديث

هناك اتجاهان في دراسة المؤسسات (التقليدي والحديث)، التقليدي اهتم بدراسة البنى والهياكل الرسمية ومدى التزامها بالقواعد الدستورية بالتركيز على مواضيع من قبيل: الدولة، الحكومة،البرلمان،السلطة القضائية..اي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وبنائها الهيكلي، اما المؤسسية الحديثة فهي احد افرازات الثورة السلوكية وقد غير مفهومها للمؤسسة واتجهت الى دراسة علاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة لها، وقدرتها على التكيف والاستمرار.

من وجهة نظر الؤسسين الجدد فان الصراع السياسي داخل الانظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل الى الماسسة اي انها صراعات يمكن ان تستوعبها الؤسسات السياسية بالتالي فالبناء المؤسسي هو من يحدد التغيير في موازين الصراع بين القوى السياسية ،فالعملية السياسية هي افراز للمؤسسات لكنهم يختلفون في تفاصيل حسب توجهات.

_ المؤسسية التاريخية:

تطوير نموذج تفسيري للعملية السياسية ياخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الاحداث التاريخية

[82] _ محمد ناصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص 25.

_ مؤسسية الخيار العقلاني: عكس التاريخين يركز العقلانيون على الكشف عن القواعد التي تحكم السلوك السياسي للفعل الجماعي وبناء نماذج نظرية لمعرفة وتوقع سلوكات سياسية واختبارها في الواقع (نموذج المباريات)

_ المؤسسية السوسيولوجية: نشات لتفسير ظاهرة البيروقراطية والمنظمات الاجتماعية وكيف تتاثر بالثقافة ونسق المعاني والرموز، هنا تعريف المؤسسة اوسع فهي لا تعني القواعد الرسمية والمعايير بل نسق ن الرموز،المرجعيات الادراكية،القوالب الاخلاقية التي تشكل اطار للمعنى يوجه الفعل الانساني.

3- علاقة الدولة بالمجتمع

والذي جاء به " جويل ميجدال"Joel Migdal بعد انتقاده للدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغير فيه ، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية، والنظرية الماركسية،لافتقارها إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث ، بالاضافة الى تركيز النموذج التنموي على مدخلات النظام السياسي وعدم اعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية،وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات؛وذلك انطلاقا من النظرة اللبيرالية التي ترى الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر،لذلك كان اقتراب الدولة_المجتمع يعد بمثابة محاولة تصحيح لهذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة_في بعض الاوقات_ تاثيرا قويا على البنية الطبقية،صراع الجماعات والمصالح، كما تتأر بهم، وعليه أعاد هذا الاقتراب الدولة_مرة أخرى_ الى بؤرة الاهتمام بوصفها متغير مستقل، بعدما كانت حكما محايدا بين الجماعات(الرؤية اللبيرالية)،او جزءا من البناء الفوقي يتأثر ولا يؤثر طبقا (للماركسية).

أسس ميجدال هذا الاقتراب الذي أولى فيه اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث خصوصا، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه فعليا تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل...إن تاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائما و في الغالب محكوما بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها، لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع.

وتنعكس تنمية مستويات الضبط الاجتماعي للدولة في مقياس له ثلاثة مؤشرات كما يقول" جويل ميجدال" Joel Megdal: [83]

[83]- محمد شلبي،المرجع السابق ،ص ص 218،219 نقلا. عن:

Joel.S.Migdal ,**Strong societies and Week State**,(New Jersey- Princeton University Press,1988),pp 50-51

-الإذعان: حيث يتم الانقياد و الإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دورا تقليديا في عملية الإخضاع.
-المشاركة: فقادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضا من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.
-الحصول على الشرعية: ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فهي اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وبالمقابل، فان التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتمثلة في استخدام الإذعان، والمشاركة، والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها.[84]

ويقدم هذا الاقتراب برنامجا بحثيا من لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويعد مدخلا لتحليل ومقارنة النظم السياسي:

- تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟.
- هل نستطيع التعميم فيما يتعلق بتأثير القوى العابرة للقوميات في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية للحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغير اجتماعي؟.
- كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الاجتماعي؟.
- متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر الى جانب الدولة؟ وكيف تؤثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟.[85]

لقد لاحظ جويل ميجدال أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات؛ ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تمركزا وانتشار)، حيث أن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليا في هذه المجتمعات،كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة، بينما في الضبط الاجتماعي الاخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم،وهذه الانماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنيا؛ وقد قدم مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما هو موضح في شكل رقم06:

---

[84]-Daniel Lambach **, State in Society:Joel Migdal and the limits of state authority**, Paper for presentation at the conference "Political Concepts Beyond the Nation State, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October 2004,p 5.

[85]- محمد نصر عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة،مرجع سابق، ص 29.

	الدولة	
	قوي	ضعيف
قوي	-	منتشر سيراليون
المجتمع	هرمي	فوضوي (الصين1939/1945)(المكسيك1910/1920)
ضعيف	(فرنسا/اسرائيل)	

المصدر: محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)، ص 121.

لقد استخلص جويل ميجدال Joel.S.Migdal من هذا الاقتراب نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في كل من المجتمع والدولة، فيكون هناك الانماط التالية: [86]

- نمط دولة قوية ومجتمع قوي؛ وهو نموذج غير قائم_فعلا_ في الواقع الراهن.
- نمط دولة قوية ومجتمع ضعيف، وهذه الحالة أطلق عليها النموذج الهرمي، وينطبق على كل من فرنسا والكيان الصهيوني في فلسطين.
- نمط دولة ضعيفة ومجتمع قوي، هذه الحالة تسمى النموذج المشتت تنطبق على دولة سيراليون.
- نمط دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، وهذه حالة النموذج الفوضوي، تنطبق على الصين والمكسيك كما هو موضح في الشكل السابق، والصومال فيما بعد الحرب الاهلية.

قائمـــــــة المراجـــــــع

[86]-Joel Migdal,**Strong Societies and Weak State: State_Sositey Relation and State Capabilities in the Third World** (New jersey: Princeton university press ,1988).p 35

i: باللغـــــة العربيـــــة

أولا: الكـــــــــتب

1- بومدين طاشمة،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية:دراسة في المفاهيم،الأدوات،المناهج،والاقترابات**(الجزائر:شركة دار الأمة،ط1، 2013).

2- تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)

3-محمد الرضواني،**مدخل الى علم السياسة**(الرباط:مطبعة المعارف الجديدة،2016)

4-هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**(الرباط:مطبعة الأمنية،2009)،ص 42.

[1]_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)

5_ عبد العالي عبد القادر،**محاضرات النظم السياسية المقارنة** (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007)،

6- أماني صالح، **الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها**(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الاسلامي،ط2006،1)،

7_ محمد زاهي بشير المغيربي،**قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية**(بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1998)

8_ امام عبد الفتاح امام،**الطاغية:دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**(القاهرة:نيوبوك للنشر والتوزيع،ط 4، 2017)،

9_ علي جرو،**فضاء الديمقراطية**(الدرا البيضاء،ط1، 2013)

10-محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام**(بيروت:دار الطليعة للطباعة،1986)

11_نصر محمد عارف،**الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة:التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق**(الاردن:مطبعة الجامعة الاردنية،ط1، 2006).

12_نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية والمنهج**(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ط1، 2002)

13_برتراند بادي،غي هيرمت،**السياسة المقارنة**:ترجمة عزالدين الخطابي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2013)

14_باتريك أونيل،مباديئ **علم السياسة المقارن:**ترجمة باسل جبيلي(سوريا:دار الفرقد للنشر، ط1، 2012).

15_صامويل هنتجنتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة:سمية فلوعبود(بيروت:دار الساقي، 2015)

16_محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر:دار هومة، ط5، 2007)

17-محمد بهاوي،**الدولة والمجتمع:أصل المجتمع وغايته نشأة الدولة**(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2013)

18-ستيفن دي تانسي،**علم السياسة الأسس**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،ط2012،1)

19- ايمان أحمد،**قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**(تركيا:المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2006)
20- لاري دايموند،**الديمقراطية أبحاث مختارة**(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016
21- خالد العبيوي،الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر،**مجلة العربية للعوم السياسية،**
22- عبد الاله بلقزيز،**المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)
23- عبد الرحمان الكواكبي،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**(بيروت:دار النفائس،2006)
24-عبد الاله بلقزيز،**السلطة والدولة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،2013)ص، 194-201
25_ دانليفي باتريك وأوليري بريندان، **نظريات الدولة سياسة الديمقراطية اللبيرالية**:ترجمة مركز الخليج للأبحاث(القاهرة:ط1، 2013)
26-بوتومور، **الصفوة والمجتمع:دراسة في علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمود الجوهري**(الاسكندرية:دار
27_ برتران بادي،**الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي**:ترجمة شوقي الدويهي(بيروت:دار الفرابي،2006)
28-علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)
29-توفيق السيف، **رجل السياسة:دليل في الحكم الراشد**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط 2013،2)
30_حنة أرندت،**في العنف:ترجمة ابراهيم العريس**(بيروت:دار الساقي،ط2015،2).

ثانيا: المـــــــجلات

31-مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، **مجلة رهانات**، ع.6-7(شتاء 2008)
32-حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009
33-جان مارك كواكو،**الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية**(الاردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001)
34_عبد الاله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**(بيروت:منتدى المعارف،ط2013،1)
35_عليان بوزيان،**دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق**(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2009)،ص 108 36_ جاك ماريتان،**الفرد والدولة**:ترجمة عبد الله أمين(بيروت:مكتبة الحياة، 1962)
37_ رضوان محمود المجالي،اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،ع12،جانفي 2015

38_ عبد الحميد محمد علي زوم،أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها،**مجلة الاسلام في اسيا**،المجلد 10،ع2،ديسمبر،2013
39_ عبد الواحد العلمي،مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر، **مجلة التسامح**،ع 23،2008:للاطلاع انظر الموقع:
http://tasamoh.om/index.php/nums/view/27/537
ثالثا: الرسائـــل والأطروحـــات
40-_يسعد شريف صحراوي،**مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة**(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والاعلام،2009)
41_كريمة بقدي،**الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا**:مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة تلمسان:2012)
رابعا: الملتقيـــات والنـــدوات والمؤتمـــرات المتـــخصصة
42_ سفيان فوكة، مليكة بوضياف،**الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** ،ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات 16-17 ديسمبر2008(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية العلوم القانونية فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،
ii: باللغـــة الأجنبية

-Dectionary
43-Oxford Learner's Pocket Dictionary,Oxford university Press,2008
Books
44- M.J.C. Vile,**Politics in the USA,** edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2007
45-Timothy Lim, **Doing Comparative Politics:An Introduction to Approaches and Issues**, Lynne Rienner Publishers, SECOND EDITION, 2010
46-Johny Assi,**Theories of Transition to Democracy Reconsidering the Transition paradigm**,the palestinian Institute for the study of Democracy2006,
47-Franz.L.Neumann ,**Notes Theory of dictatorship,In Roy_c Macrids.Bernard.E.Brown.comparative politics.**Third Edition the darsey press,1986
48-John Waterbury,The commander Of The faithful,The Morrocan Political elite,A study in segmented Politics,New York,Columbia University Press,1970

49-DAVID EASTON, **A Systems Analysis of Political Life, December**, Library of Congress 1964
50-Michels Roberto**,Political parties,**New York,dover,1959
51-Graeme Gill,**The Dynamics of Democratization Elites,Civil Society and the Transition process**,dar elttakwin, 2009.

Magazines and conferences

52-John.T.Ishiyama,Marijke Breuning,**21 st century Political Science**, University of North Texas,2010
53-Ikvo Kabashima,Lyann T.**white.political system and change**,Princeton university press,1986
54-Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015
55- David Easton ,**An Approach to the Analysis of political systems,World politics** Vol09,N3,April 1957
56-Mary Hawkes Worth and Maurice Kogan,Encyclopedia of Government and politics, volume I,1992
57-Gabriel Almond,**comparative political systems**,The journal of politics,V18.N03.Aug.1958
58-Vetalino Canas,**The Semi_presidential System,**Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, ZaöRV 64 (2004)
59- Bruno S. Frey and Iris Bohnet, **Democracy by Competition:Referenda and Federalism in Switzerland**, The Journal of Federalism 23 (Spring 1993
60-Daniel Brumberg, Political Change in Democracies and Authoritarian Systems, **Georgetown university cours**
61-Algis Krupavičius and others, **Introduction to Comparative Politics: DIDACTICAL GUIDELINES**, Vytautas Magnus University on 12 December 2012
62-Katharina Obuch, **Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua,** Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014

63-Keith Dowding,**The Meaning and use of Stability,**European Journal of Political Rasearch,May 2006
64-J.Mc cullough,**what is political stability**! Journal of Political Rasearch,May 2008
65- Samuel .p.Huntington,**The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics**, Vol,3.N 03(April 1971)
66-Claude Ake, **A Definition of Political Stability**, Ibid,p p279-81
67-Bruce Gilley ,**The meaning and measure of State Legitimacy :Results For72 countries**,Princeton university ,European Journal of Political Resrarch,N 45,2006.
68-Samuel Huntington, **the change to change, Modernization Development and Politics in Comparative Politics**, Vol 3,N03,April 1972
69-Claude Ake, **A Definition of Political Stability**, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2 (Jan., 1975)
70-Joel Migdal,**Strong Societies and Weak State: State_Sositey Relation and State Capabilities in the Third World** (New jersey: Princeton university press ,1988)

Reports and papers

71-Gerardo L. Munck**, THE PAST AND PRESENT OF COMPARATIVE POLITICS**, University Press, forthcoming, October 2006, **Working Paper #330 – October 2006**
72-Brumberg, Daniel. 2005**. Democratization Versus Liberalization in the Arab World**: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008)
73-Detlef Jahn, **What is Comparative Politics? Standpoints and Debates in Germany and The United States**, https://www.researchgate.net/publication/225795231, April 2010
74-Daniel Lambach **, State in Society:Joel Migdal and the limits of state authority**, Paper for presentation at the conference "Political Concepts

Beyond the Nation State, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October 2004
75- Claire Mcloughlin, **Researching State Legitimacy: A Political Approach to a Political Problem**, Research Paper N36, DEVELOPMENTAL LEADERSHIP PROGRAM, November 2015